وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

نووفي
NWFE

محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة
من التعهدات للتنفيذ

تقرير المتابعة – رقم ٢
ديسمبر ٢٠٢٤

محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة
من التعهدات للتنفيذ

جدول المحتويات

السياق العالمي والقضايا الإنمائية والمناخية ..... **ص. ١٢**

السياق المحلي: جهود والتزامات مصر المناخية ..... **ص. ١٨**

المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» ..... **ص. ٢٢**

أهم المخرجات ذات الصلة بالمشروعات والتمويلات في إطار برنامج «نُوَفِّي» ..... **ص. ٢٦**

محور الطاقة ..... **ص. ٢٦**

محور الغذاء ..... **ص. ٤٠**

محور المياه ..... **ص. ٤٨**

التحالفات الدولية لدعم المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» ..... **ص. ٥٤**

محور النقل المستدام ..... **ص. ٥٤**

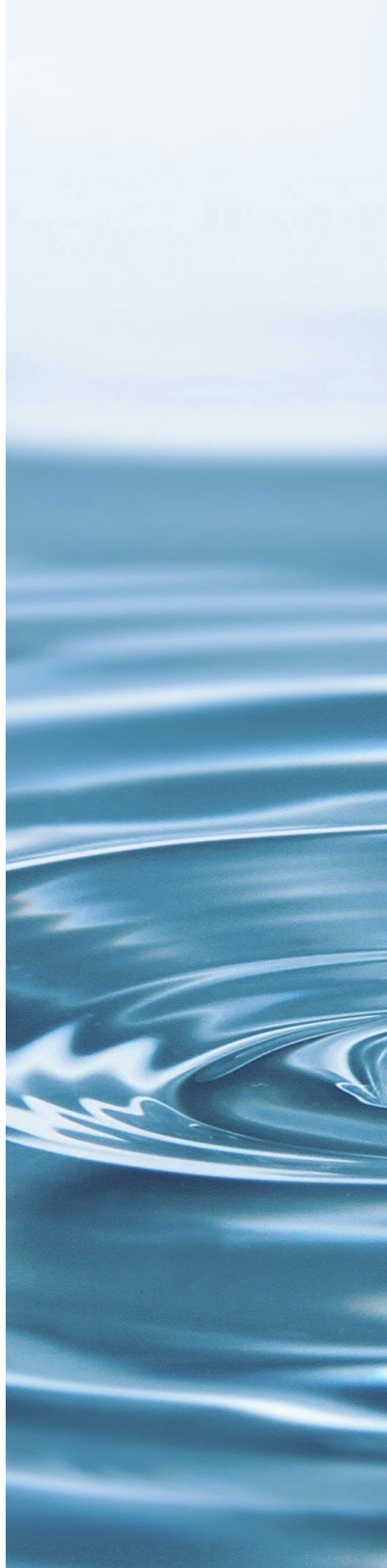

السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية أمام الجلسة الافتتاحية لقمة شرم الشيخ (كوب ٢٧) لتنفيذ تعهدات المناخ

«البرنامج الوطني للاستثمار في مشروعات المياه والطاقة والغذاء «نُوَفِّي» الذي أطلقته مصر تجسيدًا لطموحها في مجال العمل المناخي. إن ما تشهده مصر، من تحول نحو الاقتصاد الأخضر منخفض الانبعاثات، في كافة المجالات هو ترجمة عملية لما نادينا وننادي به، من ضرورة التنفيذ الفعلي على الأرض وخير دليل على أن الأمل في التغلب على تحدى تغير المناخ، لا يزال قائمًا، إذا ما توافرت الإرادة والعزيمة».

«تحرص مصر على تبني نهج وطني مُتكامل، يهدف إلى التحول إلى التنمية المستدامة المُتوافقة مع البيئة، حيث تم إطلاق استراتيجية المناخ حتى عام ٢٠٥٠، واستراتيجية التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وتوجيه الاستثمارات لمشروعات التحول الأخضر، وفي هذا الإطار فقد أطلقت مصر منصة وبرنامجاً وطنياً للمشروعات تحت اسم منصة "نُوَفِّي" يضم المشروعات ذات الأولوية للتنفيذ، بما فيها مشروعات المياه والطاقة، بجانب تنفيذ عمليات توسع في مشروعات النقل المستدام في المدن الرئيسية بدعم من عدد من شركاء التنمية» **الدكتور مصطفى مدبولي دولة رئيس مجلس الوزراء خلال مشاركته في الشق رفيع المستوى من مؤتمر المناخ «كوب ٢٩».**

«بعد عامين تقريبًا من إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِّي"، بملكية وطنية ورؤى واضحة لدفع التحول الأخضر وتعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، تركيزًا على قطاعات المياه، والغذاء، والطاقة، والنقل المستدام، استطعنا بشراكتنا الوثيقة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن نُحقق تغييرًا ملموسًا نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٥٠، والمساهمات المحددة وطنيًا NDCs، بحشد الاستثمارات الخاصة لزيادة قدرات الطاقة المتجددة في مصر، وتنويع أدوات التمويل المبتكرة لمشروعات التحول الأخضر، لتحظى تلك الجهود بإشادات دولية متتالية، بل ونبدأ في نقل خبراتنا وتجربتنا في تدشين منصات العمل المناخي للدول الصديقة». **الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.**

«في عهد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية تحققت إنجازات كبيرة في كافة قطاعات النقل سواء في مجال الطرق والكباري أو السكك الحديدية والجر الكهربائي أو الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجيستية وكذلك توسع مصر في إنشاء شبكة من وسائل النقل الأخضر المستدام الصديقة للبيئة، حيث نعمل على تنفيذ مشروع مترو أبوقير الذي سيشكل نقلة نوعية كبيرة في منظومة النقل الجماعي الأخضر المستدام صديق البيئة بالإسكندرية كما سيساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية». **الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل.**

«محور المياه يُعد من أهم المحاور المدرجة ضمن المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج "نُوَفِّي"، حيث يأتي قطاع المياه على رأس اهتمامات الدولة المصرية، ويتضمن محور المياه عدداً من المشروعات التي تهدف إلى تعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وكذلك التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في مجال رفع المياه وتحلية المياه، وتحسين المرونة المناخية من خلال تحديث الممارسات الزراعية، والتحول إلى أنظمة الرى الحديثة في الزراعة؛ بشرط استخدام أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً مع مراعاة الأبعاد المائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية». **الدكتور هاني سويلم وزير الموارد المائية والري.**

«من خلال مشروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ (CRAFT) أحد مشروعات محور الغذاء ببرنامج –"نُوَفِّي"، نستهدف تعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية وتكيفها مع التغيرات المناخية في منطقة وادي النيل والدلتا، ودعم قدرات صغار المزارعين على التكيف مع مخاطر وتداعيات التغيرات المناخية، وينعكس على سكان منطقة الوادي والدلتا، من أجل تحسين القدرة على التكيف في منطقة وادي النيل والدلتا في المناطق المتوقع تعرضها للتغيرات المناخية، وزيادة إنتاجية المحاصيل». **السيد/ علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.**

««مصر تدرك خطورة التغير المناخي، لاسيما في الدول النامية، لذلك نحن ملتزمون بتقليل بصمتنا الكربونية من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، ولذلك قمنا بدمج مشروعات الطاقة المتجددة في خططنا الوطنية وسياساتنا المناخية، ونركز على كفاءة استخدام الطاقة لضمان أن يكون انتقالنا نحو الطاقة النظيفة مستداماً وشاملاً، وفي هذا الصدد يتم تنفيذ برنامج "نُوَفِّي"، بهدف إيقاف تشغيل ٥٠٠٠ ميجاوات تستخدم مصادر الطاقة التقليدية وتيسير تنفيذ استثمارات تقدر بحوالي ١٠ مليار دولار عن طريق القطاع الخاص لدعم إنتاج ١٠٠٠٠ ميجاوات من الطاقة المتجددة والتي من المتوقع أن تحقق خفضاً في الانبعاثات يقدر بحوالي ١٧ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، وقد تم بالفعل إيقاف تشغيل محطتين من تلك المحطات، ونستخدم التمويلات المتاحة من البرنامج للجانب الحكومي في تدعيم شبكة نقل الكهرباء كأحد المحاور الرئيسية اللازمة لاستيعاب القدرات المستهدفة من الطاقات المتجددة». **االدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة.**

«تُعد مصر دولة رائدة في مجال التحول الأخضر بين الاقتصاديات الناشئة، وهو ما يتيح فرصًا كبيرة للتحول من الاعتماد على الغاز إلى الطاقات المتجددة، ويفتح المجال أمام صناعات جديدة. وفي هذا الإطار فإن برنامج "نُوَفِّي" يُحقق نقلة نوعية لمصر ويُعد نموذجًا قابلًا للتطبيق بين البلدان الأخرى التي تواجه نفس التحديات المناخية ولديها فرص مشابهة. نحن فخورون بشراكتنا مع مصر لتنفيذ البرنامج وتوسيع نطاق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص للتحول نحو الطاقة المتجددة». **السيدة/ أوديل رينو باسو رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.**

«تُعد مصر شريك رئيسي لبنك الاستثمار الأوروبي، وفي هذا السياق فإنه من خلال الالتزام المُشترك مع مصر نعمل على تشجيع الاستثمارات المؤثرة بقطاع الطاقة النظيفة والنقل المستدام والمياه والشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد من خلال برنامج "نُوَفِّي"، وذلك كجزء من الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي».
السيدة/ ناديا كالفينو رئيس بنك الاستثمار الأوروبي.

«نيابة عن البنك الأفريقي للتنمية أُعرب عن تقديري العميق للشراكة مع مصر والتزامنا المشترك بالمضي قدمًا في تمويل المزيد من المشروعات التي تدفع جهود التنمية. لقد أثبتت مصر نجاحًا في مشروعات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وقدمت نماذج تنموية يمكن تكرارها في دول أفريقية أخرى؛ وعلى مدار عقود نفذت مصر مشروعات في مجال المياه بالشراكة مع البنك بما يُعزز جهود التنمية المستدامة».
الدكتور أكينومي أديسينا رئيس البنك الأفريقي للتنمية.

«سيعمل برنامج "نُوَفِّي"، على تحقيق تحول في حياة العديد من صغار المزارعين وسينعكس إيجابًا على القطاع الزراعي أيضًا؛ من خلال تعزيز قدرة ملايين من صغار المزارعين على المرونة والتأقلم مع التغيرات المناخية التي نشهدها، من خلال الدمج بين الجهود الهادفة لتعزيز الأمن الغذائي والعمل المناخي». **الدكتور ألفارو لاريو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).**

شركاء التنمية الرئيسيون

European Bank for Reconstruction and Development

IFAD

Banque Africaine de Développement – African Development Bank

African Development Fund – Fonds Africain de Développement

European Investment Bank

الشركاء

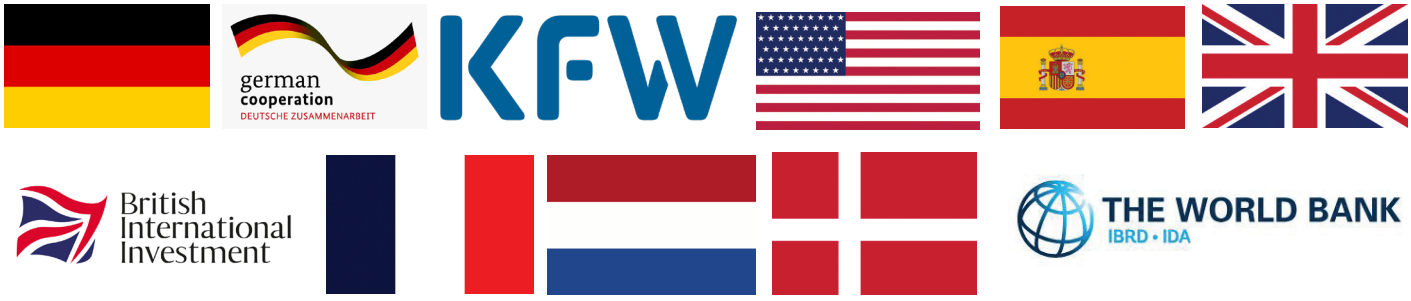

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation
المنصة الوطنية المصرية
لبرنامج نُوَفِّي
NWFE
محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة
من التعهدات للتنفيذ
البيان الختامي
١٩ نوفمبر ٢٠٢٣

السياق العالمي والقضايا الإنمائية والمناخية

العمل المناخي العالمي والالتزامات - تسريع العمل المناخي في ظل عالم ديناميكي

تسعى الدول النامية والاقتصادات الناشئة إلى تحقيق مسارات التنمية منخفضة الكربون بمقتضى التزامها باتفاقية باريس للمناخ، ولكن لضمان الوصول إلى نتائج تنموية مستدامة يتعين أن يكون النمو الأخضر شامل وفعَّال. يغدو التحول الأخضر نموذج فعَّال لمسار التنمية لما يطرحه من فرص استثمارية قادرة على دفع النمو، فلا غنى عن الطاقة النظيفة في إطار السيناريو الخاص بالوصول إلى ١.٥ درجة مئوية (المصدر، ٢٠٢٤). وتتميز دول الجنوب بوجود مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بوفرة، حيث تملك ٧٠٪ من الإمكانيات العالمية للطاقة المتجددة (معهد روكي ماونتن، ٢٠٢٤)، وتقدر إجمالي فرص الاستثمار الذكية مناخياً في الأسواق الناشئة بحوالي ٢٣ تريليون دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠ (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٦)، كما أن عوائد الاستثمار من الممكن أن تصل إلى ما يزيد عن ٧% سنويًا (شركة أماندي، ٢٠٢٤)، فضلا عن أن دول الجنوب تمثل ٥٦% من سكان العالم ، كما أن تلك الدول ستمثل ٨٥% من الطلب الجديد على الطاقة في السنوات القادمة (المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٢٤)، وذلك لتغطية الزيادة في الطلب ومتطلبات النمو. وفي هذا السياق، وانطلاقا من مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، يتعين التزام دول الشمال بمبادئ الانتقال العادل، حتى تتمكن الدول النامية من تحقيق أجندة التنمية الخاصة بها (الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

ورغم الزخم العالمي الدائر حول أهمية الانتقال العادل والمبادرات العديدة التي تم الاعلان عنها في هذا السياق، إلا أن هذه المبادرات لم يتم ترجمتها إلى التزامات واضحة في الخطط المناخية المحددة وطنياً. حيث يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٢) إلى أن نحو ٣٨% فقط من الدول التي أعلنت عن خططها المناخية قصيرة المدى، وحوالي ٥٥% من الدول التي قدمت استراتيجيات طويلة المدى قد أشاروا إلى مفهوم الانتقال العادل. ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق دولي حول تعريف ذلك المفهوم ومبادئه، وهو الأمر الذي سعت الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين إلى معالجته، من خلال إطلاق دليل شرم الشيخ للتمويل العادل والذي قدم للمرة الأولى تعريف شامل للتمويل العادل للمناخ، وهو التمويل الذي يوازن بين المسؤولية التاريخية وزيادة التمويلات المستدامة المخصصة للعمل المناخي وبين ضمان الوصول العادل إلى التمويلات التي تراعي أولويات واحتياجات الدول، مما لا يترك أحد خلف الركب. ومن ثم، يصبح التمويل عامل أساسي في المعادلة الخاصة بالانتقال العادل.

ولايزال المجال مفتوحاً لبذل المزيد من الجهود لسد الفجوة التمويلية الخاصة بالعمل المناخي على المستوى الدولي. فعلى الرغم من أن التمويل المناخي السنوي قد تضاعف أكثر من مرتين بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ ليصل إلى ١.٤٦ تريليون دولار أمريكي ، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة أخرى بمقدار خمسة أضعاف للوصول إلى ٧.٤ تريليون دولار أمريكي المطلوبة سنويًا حتى عام ٢٠٣٠ وفقًا لمبادرة السياسات المناخية (٢٠٢٤). حيث يمثل التمويل المناخي الحالي ١% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشير التقديرات الخاصة بمجموعة الخبراء الدولية رفيعة المستوى بشأن التمويل المناخي (٢٠٢٢) إلى أن البلدان النامية والناشئة بحاجة إلى تخصيص حوالي ٦.٥% من ناتجها المحلي الإجمالي، بما يعادل ٢.٤ تريليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ لسد الفجوات الخاصة بالاستثمار في قطاعات التخفيف والتكيف والصمود. بالإضافة إلى الحاجة لتمويل استثمارات بمقدار ٣ تريليون دولار في رأس المال البشري والبنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة (ماكنزي وشركاه، ٢٠٣٠). لذلك، تلعب آليات وأدوات التمويل المبتكر دور محوري لتحسين الوصول إلى تمويل المناخ من حيث الجودة والكمية بطريقة تخدم أجندتي المناخ والتنمية المستدامة في الاقتصادات النامية والناشئة (دليل شرم الشيخ للتمويل العادل، ٢٠٢٢).

وفي ضوء الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على المحددات الرئيسية للاقتصاد الكلي وخصوصاً أسعار الفائدة، يتعين تصميم حزم تمويل بشكل استراتيجي لضمان الحماية من صدمات تغير المناخ (جامعة بنسلفانيا، ٢٠٢٤). وقد أشار تقرير منظمة الأونكتاد (٢٠٢٤) إلى أن مدفوعات الفائدة الخاصة بالدول النامية والناشئة تفوق استثمارات المناخ، علماً بأن الدين العام قد ازداد في تلك الدول بمعدل أسرع مرتين مقارنة بالدول المتقدمة. ومع ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وهو ما ينعكس بالسلب ليس فقط على الاستثمارات العامة ولكن أيضاً على الاستثمارات الخاصة في التقنيات والمشروعات الخضراء (جامعة بنسلفانيا، ٢٠٢٤). ويأتي دور آليات التمويل المبتكر في إمكانية صياغتها طبقاً لاحتياجات الاقتصادات النامية والناشئة، خصوصاً عند تقديمها في صورة حزم على مستوى المنصات وليس فقط على مستوى المشروعات مثل شراكات التحول العادل للطاقة والمنصة الوطنية لمحور المياه والغذاء والطاقة (دليل شرم الشيخ للتمويل العادل، ٢٠٢٢).

وتلعب الشراكات الدولية مُتعددة الأطراف دور رئيسي لتوفير الموارد اللازمة لخلق وتعزيز مسارات التنمية منخفضة الكربون. فبينما تقوم الحكومات بدورٍ رائدٍ في خلق بيئات تمكينية لاستثمارات المناخ، فإن التقدم في التحول نحو مسار منخفض الكربون يعتمد على التفاعل والجهود التكاملية لجميع الأطراف ذات الصلة. إن المشاركة الواسعة للأطراف ذات الصلة في تقييم الاحتياجات المتعلقة بالمناخ والتخطيط وتعبئة الموارد وتنفيذها تضمن نتائج عادلة ومنصفة (دليل شرم الشيخ للتمويل العادل، ٢٠٢٢)، خصوصاً في المجالات الخاصة بتقليص انبعاثات الكربون لاسيما الهيدروجين الأخضر (ماكنزي وشركاه، ٢٠٢٣). وبناءً عليه، فإن وضع إطار للحوكمة يعد أمراً ضرورياً لتنظيم الديناميكيات والتفاعلات بين مختلف الأطراف وضمان التفاعلات الفعّالة والتوزيع الكفء للموارد.

الطريق من جلاسكو إلى باكو

تزايدت حدة الأزمات المناخية حول العالم، وهو ما يؤكد الأهمية القصوى للتحرك نحو آليات دولية أكثر فعالية من أجل الوقوف على أجندة عالمية من شأنها تحديد خارطة طريق شاملة وواضحة تستهدف تعزيز جهود الدول النامية والأقل نموًا في التكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية على الفئات الأكثر احتياجًا، وبإلقاء نظرة على مسارات المباحثات الدولية خلال مؤتمرات الأطراف لاتفاق الأمم المتحدة للتغيرات المناخية، والتي تناولت العديد من المحاور المرتبطة بالعمل المناخي مثل الحفاظ علي درجة حرارة الأرض، وإتاحة التمويلات المناخية الميسرة والمبتكرة، وتمويل الخسائر والأضرار، والتعاون الدولي متعدد الأطراف، والاستثمار، ومشاركة القطاع الخاص، وغيرها.

نتائج مؤتمر المناخ «كوب ٢٦» بجلاسجو

وبالنظر إلى الحراك الدولي حول التمويل المناخي والمبادرات الدولية ذات الصلة، فمن الجدير بالذكر أن قمة العمل المناخي (COP26) التي انعقدت بمدينة جلاسكو خلال العام ٢٠٢١، استهدفت أربعة محاور للعمل، وهم:

تحقيق الصافي الصفري العالمي بحلول منتصف القرن

تحقيق الصافي الصفري العالمي بحلول منتصف القرن والحفاظ على ١.٥ درجة حرارة الكوكب، وتسريع التخلص التدريجي من استخدام الفحم، والحد من إزالة الغابات وتسريع التحول إلى السيارات الكهربائية وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

التكيف لحماية المجتمعات والموائل الطبيعية

التكيف لحماية المجتمعات والموائل الطبيعية، وتمكين وتشجيع البلدان المتأثرة بتغير المناخ من أجل حماية واستعادة النظم البيئية وبناء الدفاعات وأنظمة الإنذار والبنية التحتية المرنة.

حشد التمويل بما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار

حشد التمويل بما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار في تمويل المناخ سنويًا.

العمل المشترك

العمل المشترك من أجل تحقيق تلك الأهداف[1]

نتائج مؤتمر المناخ «كوب ٢٧» بشرم الشيخ

وقد اختتمت أعمال مؤتمر الأطراف السابع والعشرون (COP27) المنعقد بمدينة شرم الشيخ خلال العام 2022 باتفاق حاسم نحو:

إنشاء صندوق تمويل الخسائر والأضرار

إنشاء صندوق تمويل الخسائر والأضرار (Loss & Damage Fund) للدول الضعيفة المتضررة بشدة من الفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المناخية، وقد حظي هذا القرار بإشادة واسعة النطاق باعتباره قرارًا تاريخيًا نحو تحقيق العدالة والإنصاف في التمويل المناخي.

وقد أكدت البلدان التزامها بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١.٥ درجة مئوية

وقد أكدت البلدان التزامها بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١.٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، حيث تم تدشين برنامج عمل للتخفيف في شرم الشيخ، بهدف زيادة طموحات التخفيف وتنفيذه بشكل عاجل حتى عام ٢٠٢٦ فضلاً عن تسريع الجهود نحو التخلص التدريجي من طاقة الفحم المستمرة والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعّالة وشددت الحكومات على أهمية مزيج الطاقة النظيفة[2] .

أهمية الشفافية والمساءلة

أهمية الشفافية والمساءلة عندما يتعلق الأمر بالالتزامات التي تعهدت بها القطاعات والشركات والمؤسسات، وكذلك مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وفيما يخص قضية التمويل المناخي.

أنشأ مؤتمر الأطراف السابع والعشرون مساراً لمواءمة تدفقات التمويل الأوسع نحو التنمية المنخفضة الانبعاثات والمرنة في مواجهة تغير المناخ

أنشأ مؤتمر الأطراف السابع والعشرون مساراً لمواءمة تدفقات التمويل الأوسع نحو التنمية المنخفضة الانبعاثات والمرنة في مواجهة تغير المناخ – خطة تنفيذ شرم الشيخ، حيث أن التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون من المتوقع أن يتطلب استثمارات لا تقل عن ٤-٦ تريليون دولار أميركي سنوياً، وإن توفير مثل هذا التمويل يتطلب تحولاً سريعاً وشاملاً للنظام المالي وهياكله وعملياته، مع إشراك الحكومات والبنوك المركزية والبنوك التجارية والمستثمرين المؤسسين والجهات الفاعلة المالية الأخرى.

[1] https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cma2021_10_add1_adv.pdf
[2] https://unfccc.int/process-and-meetings/conferences/sharm-el-sheikh-climate-change-conference-november-2022/five-key-takeaways-from-cop27

ومن النتائج الرئيسية للقرارات المختلفة بشأن تمويل المناخ، دعوة الأطراف من البلدان المتقدمة إلى توفير الموارد للتجديد الثاني لصندوق المناخ الأخضر، واستمرت المداولات بشأن تحديد "هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ" في عام ٢٠٢٤، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية، ومع ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم الشديد من أن هدف الدول المتقدمة المتمثل في حشد ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠ لم يتحقق بعد، مع حث الدول المتقدمة على تحقيق هذا الهدف، ودعوة بنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية إلى حشد تمويل المناخ. وبطبيعة الحال، لا تساوي تعهدات المناخ قيمة الورق الذي كتبت عليه إذا لم يتم إخراجها إلى النور وتحويلها إلى عمل ملموس، ٥) ولهذا السبب كان من المتوقع أن يكون مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ مؤتمراً "للتنفيذ"، بعد الوقوف على الاتفاق في باريس وخطة العمل في كاتوفيتشي وجلاسكو.

وتجدر الإشارة إلي إطلاق الرئاسة المصرية لأحد أهم المبادرات في تسريع الوصول إلى العدالة والإنصاف في التمويل المناخي من خلال "دليل شرم الشيخ للتمويل العادل"، والذي أطلقته الرئاسة المصرية من خلال وزارة التعاون الدولي – آنذاك، بهدف تعزيز مبادئ التمويل العادل وتحديد أدوار ومسئوليات كافة الجهات ذات الصلة لتحفيز قدرة الدول النامية والاقتصادات الناشئة على جذب التمويلات والاستثمارات الصديقة للبيئة خاصة من خلال مشروعات القطاع الخاص، من خلال التمويل الذي يوازن بين المسئولية التاريخية وزيادة التمويلات المستدامة المخصصة للعمل المناخي وبين ضمان الوصول العادل إلى التمويلات التي تراعي أولويات واحتياجات الدول، مما لا يترك أحداً خلف الركب.

وقد أخذت مصر من رئاستها فرصة من أجل إطلاق أحد أبرز الآليات الداعمة لأجندة العمل المناخي العالمي، وتعزيز الملكية الوطنية للجهود الإنمائية في هذا المضمار، فقد أطلقت مصر المنصة الوطنية – برنامج «نُوَفِّي»، والتي تلقي الضوء على أهمية المنصات الوطنية والعلاقات المتشابكة بين القطاعات، Egypt's Country Platform من خلال برنامج وطني يمثل نموذجًا إقليميا فاعلاً ومنهجا للتمويل الميسر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود، حيث وضعت مصر استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ تشمل أهدافًا رئيسية حتي عام ٢٠٥٠ ، ومجموعة من المشروعات ذات الأولوية (٢٦ مشروعا) حتى عام ٢٠٣٠، وتم اختيار ٩ مشروعات في مجالات المياه والغذاء والطاقة، باستثمارات تقديرية نحو ١٤.٧ مليار دولار، ومن خلال الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويستند إلي آليات التمويل المبتكرة سواء مبادلة الديون، أو المنح، أو التمويلات الميسرة، وتسهيلات استثمارات للقطاع الخاص، من أجل تنفيذ تلك المشروعات.

نتائج مؤتمر المناخ «كوب ٢٨» بدبي

وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP28 في دبي عام ٢٠٣٠، حدث بالغ الأهمية لأنه شهد اختتام أول "تقييم عالمي" للجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ بموجب اتفاق باريس، حيث شملت الدعوة الموجهة إلى الدول للتحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري جزءًا من قرار اتخذه ما يقرب من ٢٠٠ طرف بشأن ١) أول "جرد عالمي" في العالم لتكثيف العمل المناخي قبل نهاية العقد - بهدف شامل يتمثل في إبقاء حد درجة الحرارة العالمية عند ١.٥ درجة مئوية في متناول اليد، ليتم استخدامهم من قبل الدول الأعضاء بحلول فبراير ٢٠٢٥، وقد شملت أيضًا ٢) تفعيل ترتيبات التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار من خلال الصندوق ذات الصلة الذي تم إنشاؤه خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، حيث بلغت الالتزامات ٦٦١ مليون دولار أمريكي حتى الآن – ويعد ذلك رمزًا مهمًا للتضامن العالمي يعكس إلحاح حالة الطوارئ المناخية وخطوة إلى الأمام في تحقيق العدالة المناخية الدولية.

وفيما يخص تعزيز الجهود العالمية لتعزيز القدرة على الصمود، فقد ٣) اتفقت الأطراف على محددات الهدف العالمي للتكيف وإطاره، في حين أن جهود التكيف أكثر صعوبة في القياس الكمي (على عكس الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي)، فإن الهدف العالمي للتكيف تم إنشاءه من أجل توجيه التخطيط والاستراتيجيات الخاصة بالتكيف على جميع المستويات، ومواءمة التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وقد تلقى صندوق المناخ الأخضر دفعة قوية لتجديد موارده، حيث بلغ إجمالي التعهدات ١٢.٨ مليار دولار أمريكي وهو رقم قياسي من ٣١ دولة، بالإضافة إلي العديد من التعهدات لصندوق أقل البلدان نمواً وصندوق تغير المناخ الخاص وكذلك صندوق التكيف.

ويؤكد ٤) القرار على "أهمية الحفاظ على الطبيعة والنظم الإيكولوجية وحمايتها واستعادتها لتحقيق هدف اتفاق باريس بشأن درجة الحرارة" من خلال حماية "النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية التي تعمل كمصارف وخزانات للغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي والحفاظ على التنوع البيولوجي"، كما 5) أطلق الأبطال رفيعو المستوى، في إطار شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، خارطة طريق تنفيذ حلول المناخ لعام ٢٠٣٠، ٦) ووقعت مائة وخمسة وعشرون دولة على إعلان الإمارات العربية المتحدة للمناخ والصحة، وحشد مقدمو التمويل شريحة أولية بقيمة مليار دولار أمريكي لحلول المناخ والصحة، وكذلك إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة وأنظمة الغذاء المرنة والعمل المناخي، إلى جانب التزامات تمويل الزراعة المتجددة والابتكار في مجال الغذاء المناخي بقيمة إجمالية تبلغ ٢.٦ مليار دولار أمريكي، وأعلن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن ١٧٥ مليون يورو لدعم سباق تمويل الميثان لتعزيز خفض الميثان، فضلاً عن تمهيد المفاوضات بشأن "إطار الشفافية المعزز" في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الطريق لعصر جديد من تنفيذ اتفاق باريس[٣].

نتائج مؤتمر المناخ «كوب ٢٩» في باكو

وقد اختتمت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP29) بمدينة باكو خلال العام ٢٠٢٤ بالعديد من النتائج الإيجابية؛ ١) هدف تمويلي جديد (الهدف الكمّي الجماعي الجديد NCQG) لمساعدة البلدان على حماية شعوبها واقتصاداتها من الكوارث المناخية، والمشاركة في الفوائد الهائلة المترتبة على طفرة الطاقة النظيفة، مع التركيز الأساسي على تمويل المناخ، جمعت COP29 ما يقرب من ٢٠٠ دولة في باكو، أذربيجان، وتوصلت إلى اتفاق حاسم من شأنه زيادة التمويل المقدم إلى البلدان النامية ثلاث مرات، من الهدف السابق البالغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا، إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥، وضمان جهود جميع الجهات الفاعلة للعمل معًا لزيادة التمويل المقدم إلى البلدان النامية، من المصادر العامة والخاصة، إلى مبلغ ١.٣ تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥.

كما توصل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين أيضًا إلى ٢) اتفاق بشأن أسواق الكربون - وهو ما لم تتمكن العديد من مؤتمرات الأطراف السابقة من تحقيقه، من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ خططها المناخية بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وتحقيق تقدم أسرع في خفض الانبعاثات العالمية إلى النصف هذا العقد، مما يجعل التجارة بين البلدان وآلية اعتماد الكربون تعملان بكامل طاقتهما من خلال "آلية اعتماد اتفاق باريس"، ٣) وفيما يخص الشفافية، فقد حققت تقارير المناخ الشفافة خطوات كبيرة إلى الأمام في باكو، حيث بنت قاعدة أدلة أقوى لتعزيز سياسات المناخ بمرور الوقت، وساعدت في تحديد احتياجات التمويل والفرص، فضلاً عن أنه تم الاعتراف بالدور الحاسم الذي يلعبه إطار "الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية" REDD-Plus .

وقد شكل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون منحني هام للجهود المرتبطة بالتكيف، مع تحقيق العديد من النتائج الرئيسية، حيث تم ٤) إنشاء برنامج دعم لتنفيذ خطط التكيف الوطنية (NAPs) لأقل البلدان نمواً، وقد اتفقت البلدان على قرار بشأن النوع الاجتماعي وتغير المناخ، ٥) وتمديد برنامج عمل "ليما" المعزز بشأن النوع الاجتماعي وتغير المناخ لمدة ١٠ سنوات أخرى، وإعادة التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين وتعزيز دمج النوع الاجتماعي في جميع أنحاء الاتفاقية، ووضع خطة عمل جديدة للنوع الاجتماعي لاعتمادها في مؤتمر الأطراف الثلاثين، كما أكدت القرارات المتخذة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين على الأهمية الحاسمة لتمكين جميع الأطراف المعنية من المشاركة في العمل المناخي وكذلك المشاركة المجتمعية المدنية والأطفال والشباب.

[٣] https://unfccc.int/cop28/5-key-takeaways#looking-ahead

دور المنصات الوطنية في تعزيز العمل المناخي

وقد اتخذت العديد من الدول المنصّات الوطنية نموذجًا لها خاصة في إطار زيادة الحراك الدولي من أجل التوصل إلى آليات فعّالة للتغلب على التحديات الإنمائية المعقدة، والمتعددة الأبعاد الناتجة عن التغيرات المناخية والكوارث البيئية، حيث أطلقت الرئاسة المصرية المنصة الوطنية – برنامج «نُوَفِّي» خلال مؤتمر الأطراف COP27 بهدف تحفيز العمل المناخي من خلال محور الارتباط بين قطاعات الطاقة والغذاء والمياه، حيث يمكن أن يوفر نهجًا شاملاً وفعالاً يركز على الجانب المجتمعي (الإنسان) من أجل معالجة الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وتعزيز مرونة المجتمعات الأكثر احتياجًا – من خلال السياسات المشتركة والنظم البيئية التي تعتمد عليها الموارد الطبيعية والأنشطة البشرية في نهاية المطاف من خلال التنمية المركزة جغرافيًا.

ومن منطلق أهمية المنصات الوطنية (Country-Led Platforms) والتي حققت مصر بشأنها تقدمًا كبيرًا، أصدر بنوك التنمية متعددة الأطراف خلال قمة المناخ COP28، بيانًا مشتركًا يتضمن أهمية الالتزام بالتعاون على مستوى الدولة، كجزء من الدعم الشامل للتنمية المستدامة من خلال المنصات التي تقودها الدول لتعزيز التنسيق والتأثير داخل الدولة في جميع جوانب التنمية بما في ذلك المناخ، وباعتبارها آليات تقودها الحكومات، يمكن للمنصات أن تدمج مزيجًا معززًا بشكل جماعي من إصلاح السياسات، وشهية المستثمرين، والدعم الخارجي، وبرامج التمويل والمساعدة الفنية المنسقة للاستثمارات المناخية.

وفي سياق العمل المتطور لبنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز فعاليتها وتأثيرها بشكل أكبر، ووفقاً لمذكرة وجهة نظر رؤساء بنوك التنمية المتعددة الأطراف التي تم نشرها في أبريل ٢٠٢٤، والتي تسلط الضوء على الدور المحتمل لبنوك التنمية المتعددة الأطراف في دعم تطوير وتنفيذ المنصات القطرية للعمل للعمل المناخي، حيث يمكن أن تعمل تلك المنصات كآلية قوية لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات البلد ومساهماته المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية وتعبئة التمويل للعمل المناخي، من خلال وجود عملية منسقة بقيادة الدولة، وشراكة تجمع بين الأطراف ذات الصلة لبناء فهم مشترك وطريقة منسقة للتقدم.

وصدقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضمن "ميثاق المستقبل"، على دعوة بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم في الوقت المناسب للدول النامية من خلال زيادة وتحسين التمويل الميسر الطويل الأجل، بما في ذلك الإقراض بالعملات المحلية، فضلاً عن تصميم وتمويل وتوسيع نطاق الآليات المبتكرة المملوكة للدول والتي تقودها. وقد طلبت الدول الأعضاء من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع توصيات بشأن عدد محدود من المؤشرات المملوكة للدول والقابلة للتطبيق عالميا للتنمية المستدامة والتي تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والأطراف ذات الصلة المعنيين، مع مراعاة عمل اللجنة الإحصائية، والبناء على إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقديم نتائج عملها خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة.

كما صدر بيانًا مُشتركًا عن البنوك التنموية متعددة الأطراف خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين لاتفاق الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (COP29)، يتضمن ١٢ بنكًا تنمويًا متعدد الأطراف، تحت عنوان «المنصات القطرية للعمل المناخي .. تفاهمات مُشتركة والطريق نحو المستقبل»، أكدوا فيه أن المنصات القطرية يُمكن أن تعمل كآلية قوية لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات الدول ومساهماتها المحددة وطنيًا، وخطط التكيف الوطنية وحشد التمويل للعمل المناخي، وذلك من خلال وجود عملية منسقة بقيادة الدولة وشراكة تجمع بين الأطراف ذات الصلة، من أجل بناء التفاهمات المشتركة، وقد أشاد بنوك التنمية مُتعددة الأطراف، بالمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، التي أطلقتها مصر عام ٢٠٢٢، من أجل تعزيز استراتيجيات الاستثمار الأخضر، موضحين أن المنصة التي أطلقتها مصر تُركز على العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة، التي حددتها البلاد كجزء من المجالات ذات الأولوية للمناخ والتنمية، وبالتالي تُسهم المنصة المصرية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودعم القدرة على الصمود، والانتقال العادل في إطار أهداف بيئة أوسع عبر قطاعات الطاقة والنقل والمياه والزراعة.

والجدير بالذكر أن المسودة المحدثة من الوثيقة المزمع صدورها عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٣ يوليو ٢٠٢٥ بأسبانيا، تضمنت العديد من التوصيات نحو الالتزام بمنصات وطنية شاملة لتحسين التنسيق على مستوى الدولة من خلال: ١) وضع البلدان النامية في مقعد القيادة، مع وضع الخطط والاستراتيجيات التي تقودها البلدان في صميمها (على سبيل المثال، أطر التمويل المتكاملة من أجل التنمية - *INFFs*، وضمان وضع مثل هذه الخطط والاستراتيجيات في صميم عمل شركاء التنمية؛ وكذلك ٢) إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة - بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وبنوك التنمية الوطنية الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص عند الاقتضاء، والشركاء الآخرين؛ ٣) وضمان تقسيم العمل بكفاءة وفعالية، وتعزيز النهج من القاعدة إلى القمة، وفقًا للميزة النسبية لكل شريك ومعرفته بالسياق المحلي وتعزيز الكفاءة والتنسيق والتمويل المشترك.

السياق المحلي: جهود والتزامات مصر المناخية

أطلقت مصر في مايو ٢٠٢٢ الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتغيرات المناخية لعام ٢٠٥٠ والتي تضمنت مستهدفات الحكومة المصرية على مستوى القطاعات المختلفة، من خلال مجموعة مشروعات ذات أولوية حتى عام ٢٠٣٠. يتضمن برنامج نوفي تسعة مشاريع ذات أولوية تركز على التخفيف والتكيف في قطاعات المياه والغذاء والطاقة. هذه المشاريع تعتبر جزءاً أساسياً من تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجية ٢٠٥٠، التي تؤكد على التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. فضلاً عن اضافة أربع مشروعات للنقل المستدام تم إدراجهم في برنامج «نُوَفِّي+» بهدف تعزيز تحول أخضر شامل.

وفي هذا الصدد، فقد تم إصدار البيان السياسي المشترك بين مصر وألمانيا والولايات المتحدة يؤكد البيان المشترك بشأن برنامج نُوَفِّي (محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة) على الجهود التعاونية لدعم البرنامج في مصر. يعيد البيان تأكيد التزام الدول الثلاث بالتصدي لتغير المناخ من خلال مشاريع ملموسة تعزز التنمية المستدامة في مصر. كما يسلط الضوء على أهمية تعبئة الموارد المالية لتنفيذ البرنامج، متضمناً التسعة مشاريع ذات أولوية. ويبرز التعاون دور الشراكات الدولية في تحقيق الأهداف المناخية، خاصة في دعم جهود مصر للانتقال إلى اقتصاد أخضر. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البيان المساهمات المحددة وطنياً لمصر NDCs ويتماشى مع استراتيجيتها المناخية الأوسع، بهدف تحويل الالتزامات إلى نتائج قابلة للتنفيذ. واتساقاً مع كل الجهود المشتركة فقد أعلنت الحكومة في يونيو ٢٠٢٣ عن تحديث مساهمتها المحددة وطنياً، والتي تعكس التزام البلاد بالتحول نحو مسار تنمية منخفض الكربون. تهدف إلى الوصول إلى هدف ٤٢% كنسبة للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ بدلاً من ٢٠٣٥ كما كان في خطة المساهمات المحددة وطنياً السابقة.

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

وفي هذا الإطار، فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإصدار **إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية** والذي يعمل على سد الفجوات من خلال دمج النمو النوعي ليُصبح على رأس أولويات الوزارة، فإن تحقيق نمو نوعي مستدام وشامل ومرن هو في الركائز التي تستند عليها الحكومة الجديدة وتعد هي في صميم أجندة الدولة التنمية. تستهدف أهداف النمو النوعي في مصر ما هو أبعد من نمو الناتج المحلي الإجمالي لتشمل أيضًا توزيع الفوائد، والاستدامة، والتنمية البشرية، ويرتكز الإطار على ثلاثة ركائز رئيسية.

الركيزة الأولى: يتم صياغة سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة، لتوفير المعلومات حول الاحتياجات والفرص، وسد الفجوات في مجالات رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، والبنية التحتية المستدامة، والاستثمارات الخضراء، وغيرها، مع ضمان آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبع التقدم وتحسين النتائج. وفي هذا الإطار فإن قانون التخطيط الجديد يعزز هذا المحور من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على نهج التخطيط الاستراتيجي، القائم على استخدام تحليل شامل للبيانات في مجال التخطيط، ويفرض القانون استخدام التحليل الشامل للبيانات والتتبع في الوقت الحقيقي ومواءمة الأولويات الوطنية مع الاستراتيجيات طويلة الأجل. كما تعمل الوزارة أيضاً على نهج موحد للخطة الاستثمارية والتمويلات التنموية من أجل التنمية المستدامة والذي يتضمن إطار عمل استثماري شامل اخذاً في الاعتبار أدوات التخطيط الحديثة، التقييم الدقيق للمشروعات، التخصيص الاستراتيجي للتمويل، منهجية حساب الاستثمارات الخاصة، الحوكمة القائمة على الأداء، تكامل أنظمة المعلومات.

ومن المقرر أن تتضمن منظومة التخطيط، بنية معلوماتية شاملة، لتتبع البيانات المتعلقة بالاستثمار، مع مراعاة العوامل الجغرافية، بما في ذلك "التغيرات المكانية"، و"التوقيعات المكانية" ومما سيساعد على تحليل كيفية تأثير الاستثمارات على استخدام الأراضي والبنية التحتية والاقتصادات المحلية. كما تعمل الوزارة على تعزيز الاستفادة من المنظومة الإلكترونية لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي الميسر (AIMS)، التي تم إطلاقها في عام 2023، بهدف تسهيل المتابعة المنتظمة لمشروعات التنمية، بما في ذلك المعلومات المالية والفنية، حيث يهدف إلى تتبع التقدم المحرز وتحديد الممارسات الناجحة وتحديد التحديات، ودعم صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي تعزيز الفعالية العامة لإطار التخطيط.

الركيزة الثانية: تسعى مصر إلى بناء اقتصاد مرن وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال. هذه الإصلاحات تشمل عدة محاور رئيسية: الأول هو بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، والذي يهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة تعزز النمو والتنمية. يشمل ذلك الانضباط المالي من خلال تقليل العجز في الميزانية، وتعزيز جمع الإيرادات، وإدارة النفقات العامة بكفاءة. كما يتم تطبيق سياسات نقدية فعالة للتحكم في التضخم واستقرار العملة. الثاني هو تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، حيث تهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لعمليات الأعمال وجذب الاستثمارات. يتضمن ذلك إصلاحات تنظيمية لتبسيط القوانين وتقليل العقبات البيروقراطية، بالإضافة إلى تقديم حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الشركات المحلية. الثالث هو دعم الانتقال الأخضر، الذي يركز على تعزيز الممارسات المستدامة ومواجهة تحديات تغير المناخ. يتضمن ذلك الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتنفيذ استراتيجيات للحد من آثار تغير المناخ. تهدف هذه الأعمدة مجتمعة إلى خلق اقتصاد قوي ومرن يمكنه الازدهار في بيئة عالمية ديناميكية مع ضمان الشمولية والاستدامة. تعتبر هذه الإصلاحات جزءًا من رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين ويعزز من قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات المستقبلية.

الركيزة الثالثة: حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار وطني مُتكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويُحفز استثمارات القطاع الخاص، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية (E-INFS)

حددت مصر أهدافًا تنموية طموحة من خلال خطتها الوطنية للتنمية، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (SDS) وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل من أجل التنمية (E-INFS) في سبتمبر ٢٠٢٤، خلال قمة المستقبل وعلى هامش الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

تهدف استراتيجية التمويل الوطني المتكامل لمصر من خلال أهدافها الفرعية إلى: (أ) تعبئة ومواءمة التمويل العام المحلي مع أولويات التنمية الوطنية؛ (ب) مواءمة التمويل والاستثمار الخاص؛ (ج) مواءمة التعاون الإنمائي؛ و(د) خلق بيئة مواتية ووسائل غير مالية للتنفيذ، حيث تشمل الاستراتيجية كافة أدوات التمويل التي يمكن للحكومة المصرية استخدامها من أجل معالجة فجوات التنمية في القطاعات المختلفة.

تم إعداد الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع كافة الجهات المعنية والأطراف ذات الصلة الوطنيين والدوليين، وتعقد لجنة الإشراف على الاستراتيجية، بقيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعاتها بالتنسيق مع مجموعة العمل الوطنية للتمويل من أجل التنمية، حيث تعمل الاستراتيجية بشكل شامل كمظلة للمبادرات الوطنية المختلفة للتمويل الإنمائي وتستهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية الوطنية.

من خلال الاستراتيجية، أعطت مصر الأولوية للاستثمار في ٧ قطاعات حيوية بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والصرف الصحي والنقل وتغير المناخ، وتؤكد الاستراتيجية على اتباع نهج موحد لتمويل التنمية من خلال دمج الاستثمارات العامة والخاصة، وتعزيز تماسك السياسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما توفر إطارًا منظمًا لمعالجة فجوات التمويل، وتعزيز الابتكار، وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق أقصى قدر من التأثير على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الإصلاحات الاقتصادية الكلية في مصر والتحول الأخضر

وضعت الحكومة المصرية نصب أعينها العمل على تحقيق عدد من الأهداف وفي مقدمتها تبنّي استراتيجيات تعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد المصري، وتبني إصلاح مؤسسي شامل يهدف إلي ضمان الانضباط المالي وتحقيق الإيرادات العامة إلى جانب تعظيم الاستفادة من ثروات مصر البشرية وزيادة جودة التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية ومواصلة دعم شبكات الأمان الاجتماعي، حيث يستهدف برنامج عمل الحكومة المصرية تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية وفقًا لمستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وتوصيات جلسات الحوار الوطني، ومستهدفات الوزارات على المستوى القطاعي، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، ويركز على أربعة محاور رئيسية: ١) حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية، ٢) بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، ٣) بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، ٤) تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

ويعد التحول الأخضر والعادل من القضايا الحيوية في عصرنا الحديث، حيث يشكل تحقيق هذا التحول خطوة أساسية نحو التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، كما يتطلب إدارة فعّالة للموارد الطبيعية لضمان الاستخدام الأمثل لها والحد من الهدر، فضلاً عن توافر التمويل اللازم لتطبيق المشروعات الخضراء التي تسهم في التكيف مع التغيرات المناخية أو التخفيف من آثارها. ويعتبر تطبيق مشروعات التكيف والتخفيف من الأضرار البيئية عنصراً محورياً في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية على حد سواء، ولضمان تحقيق هذه الأهداف، فمن الضروري أن تحدد الحكومات رؤية وطنية واضحة وملموسة تكون مرتبطة باستراتيجية وطنية متكاملة تعتمد على الأدلة والعلم، وتشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب ذلك تنسيقاً بين السياسات المحلية والدولية وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الشمولية في الوصول إلى الفوائد البيئية والاقتصادية والتي بدورها سوف تساهم في سد الفجوات الاجتماعية والفجوات المكانية بين المحافظات المختلفة.

وقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال من خلال تطوير رؤية وطنية شاملة ترتبط باستراتيجية وطنية تهدف إلى تحديد الإطار العام للتعامل مع آثار التغيرات المناخية من خلال تطوير سياسات وخطط عملية وإطلاق مشروعات تهدف إلى التكيف مع هذه الآثار والتخفيف منها، مع ضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البيئي والاقتصادي على المدى الطويل وذلك لضمان الانتقال الأخضر والعادل. فقد أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢٢ "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠"، والتي تركز على وضع خطط لتطوير مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها، مع تأكيد أهمية الاستدامة في مختلف القطاعات، وهي خطوة هامة نحو تطور نهج مصر في العمل المناخي، حيث تحول الاستراتيجية التركيز إلى تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف في وقت واحد لدعم القطاعات التي أصبحت أكثر عرضة للتأثر، وخاصة المياه والزراعة، وتأخذ الاستراتيجية في اعتبارها الأهداف والتقدم المحرز من خلال الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١١.

المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

خلال يوليو ٢٠٢٢، تم إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، كبرنامج وطني يمثل نموذجًا إقليميا فاعلاً ومنهجًا للتمويل الميسر والعادل للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود، من خلال محور الارتباط بين المياه الغذاء والطاقة، حيث حددت الحكومة المصرية حزمة رئيسية من المشروعات ذات الأولوية في التحرك لعدد ٩ مشروعات على مستوي قطاعات المياه والغذاء والطاقة. فضلاً عن اضافة أربع مشروعات للنقل المستدام تم إدراجهم في برنامج نوفي+ بهدف تعزيز تحول أخضر شامل.

مشروعات المنصة الوطنية – برنامج «نُوَفِّي»

المحور	شريك التنمية الرئيسي	المشروع	الجهات المستفيدة	الفئة
الطاقة	European Bank for Reconstruction and Development	استبدال محطات الطاقة الحرارية غير الفعالة بالطاقة المتجددة	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وزارة البيئة	تخفيف
الغذاء	IFAD	تكيف إنتاج المحاصيل في وادي النيل والدلتا	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	تكيف
		التكيف في شمال الدلتا المتأثرة بارتفاع مستوى سطح البحر	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وزارة الموارد المائية والري	تكيف
		تعزيز مرونة المناطق الأكثر إحتياجًا		تكيف
		تحديث نظم الري في الأراضي الزراعية القديمة		تكيف
		إنشاء نظام إنذار مبكر	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	تكيف
المياه	African Development Bank / African Development Fund	تحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	تخفيف/ تكيف
		توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية	وزارة الموارد المائية والري وزارة التجارة والصناعة	
		تحسين مرونة المناخ الزراعي بتحديث الممارسات الزراعية	وزارة الموارد المائية والري	

مشروعات المنصة الوطنية – برنامج «نُوَفِّي»

المحور	شريك التنمية الرئيسي	المشروع	الجهات المستفيدة	الفئة
النقل نُوَفِّـي+	European Investment Bank	امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة حتى شبين القناطر	وزارة النقل (الهيئة القومية للأنفاق)	تخفيف
		امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية)– المرحلة الثانية		
		امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) – المرحلة الثالثة		
		إنشاء خط سكك حديد (الروبيكى-العاشر من رمضان-بلبيس)	وزارة النقل (الهيئة القومية لسكك حديد مصر)	
		تطوير خط السكة الحديد طنطا-المنصورة-دمياط		
		تطوير خط سكة حديد شربين – قلين – دمنهور		

حلول التمويل المبتكرة

منصة "المنح" لدعم مشروعات برنامج نوفي	مساعدات فنية لتأهيل المشروعات وإعداد دراسات الجدوى
ضمانات ائتمان وتقليل المخاطر	تعظيم الشراكات
مبادلة الديون	تمويلات إنمائية ميسرة من صناديق التمويل
استثمارات القطاع الخاص	

التعاون بين بلدان الجنوب

تقدم المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّـــــي (محاور الطاقة والمياه والغذاء) نموذجاً فعالاً ناجح وقابل للتطبيق إقليمياً ودولياً لتنفيذ التعهدات المرتبطة بعمل المناخ وتعزيز جهود التحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر. حيث اصطف العديد من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين بما في ذلك الدول والمؤسسات الدولية بقيادة الدولة المصرية، خلال مؤتمر الأطراف COP27، حول تطبيق نموذج المنصات الوطنية التي تعزز من استدامة الأثر التنموي والملكية الوطنية لمشروعات التكيف والتخفيف المنبثقة من الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة (مثل الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠).

عملت المنصة على تسهيل مسار التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك شركاء التنمية المعنيين بقيادة كل محور من محاور المنصة، ألا وهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في محور الطاقة، والبنك الأفريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) في محوري الغذاء والمياه، وبنك الاستثمار الأوروبي في برنامج نُوَفِّي+ الخاص بالنقل المستدام، بالإضافة إلى شركاء آخرين، ومن ضمنهم حكومات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان والدنمارك، والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتحالف المالي العالمي من أجل الصفر الصافي (GFANZ) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

في عام ٢٠٢٠، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (وزارة التعاون الدولي سابقًا) بتفعيل "إطار التعاون الدولي والتمويل الإنمائي" لتعزيز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، والذي يهدف إلى دعم تحقيق الأولويات الوطنية من خلال تعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من التعاون الدولي والتمويلات التنموية الميسرة.

وقد ساهم هذا الإطار بشكل فعال في إطلاق وتنفيذ برنامج «نُوَفِّي»، حيث يتضمن مبدأ خاصاً بتعزيز المنصات الوطنية للعمل التنموي المشترك، وهو ما سيستمر العمل عليه خلال الفترة القادمة لا سيما بعد دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وذلك من خلال إطار أشمل ألا وهو "إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية". وذلك لاستكمال العمل على قصة النجاح التي وضعتها مصر في هذا المضمار وفقًا للشهادات الدولية ذات الصلة، حيث أكد البيان المشترك الخاص ببنوك التنمية المتعددة الأطراف خلال مؤتمر الأطراف COP28 على تقديم الدعم الكامل لتلك المنصات، فضلاً عن قمة المستقبل المنعقدة في سبتمبر ٢٠٢٤ والتي صدر عنها ميثاق المستقبل ليؤكد على أهمية توسيع نطاق الآليات المبتكرة المملوكة والمدارة من قبل البلدان (Country-owned).

تعد تجربة مصر في تعظيم الاستفادة من الشراكات الدولية والتي ترتكز في مضمونها على مبدأي التكامل والشمولية من التجارب الرائدة، حيث تمكنت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» بالشراكة مع أكثر من ٢٥ شريك من مؤسسات التمويل الدولية والتحالفات الدولية في مجال العمل المناخي وصناديق التمويل والاستثمار في المناخ، من تعزيز فرص استفادة مصر من مصادر التمويل المناخي الغير مستغلّة، وحشد التمويل وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، والاستفادة من آليات التمويل المبتكرة بما في ذلك التمويل المختلط ومبادلة الديون، بالإضافة إلى توفير الدعم الفني اللازم في هذا الشأن.

وانطلاقا من التزامنا نحو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم تقديم الدعم الفني لدولة تنزانيا لإطلاق منصة وطنية استثمارية خاصة بهم لتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة والانتقال العادل إلى المسارات منخفضة الكربون. كما أن منصة «نُوَفِّي» حفزت دول مثل مقدونيا لإطلاق المنصة الخاصة بهم بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك انطلاقا من التجربة الناجحة للبنك مع مصر كونه الشريك الأساسي في محور الطاقة.

كما تم عرض تجربة مصر الرائدة في كيفية تصميم منصة وطنية لحشد التمويلات المناخية لمشروعات التخفيف والتكيف ذات الأولوية من خلال نموذج منصة برنامج «نُوَفِّي»، وذلك في "دليل الحلول" الخاص "بشبكة تحفيز الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة في دول الجنوب"، برئاسة مشتركة مع المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، والذي تم إطلاقه على هامش اجتماعات وزراء الطاقة لـ«مجموعة العشرين» بالبرازيل.

وتحظى المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّـي» بالدعم الدولي والذي اتضح بشكل جلي في قيام أكثر من ٢٠ شريك تنمية ومؤسسة تمويل دولية بإصدار بيانات مشتركة في سبتمبر ٢٠٢٢ ونوفمبر ٢٠٢٣ للإشادة بجهود الحكومة للعمل على الوفاء بالتزاماتها نحو مسارات التنمية منخفضة الكربون، فضلاً عن التأكيد على مواصلة العمل مع الحكومة المصرية وتضافر الجهود لاستكمال تنفيذ مشروعات برنامج «نُوَفِّـي» لتلبية التطلعات الوطنية والأهداف الأممية في مجالي المناخ والتنمية.

كما تشارك جمهورية مصر العربية في مبادرة الربط المستدام بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في أفريقيا التي أطلقها البنك الأفريقي للتنمية، لعرض تجربتها الرائدة في إطلاق منصة «نُوَفِّـي». وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الحلول التي توازن بين احتياجات المياه والطاقة والغذاء، فضلاً عن البيئة في القارة. كما ستعمل المبادرة على تطوير إطار لتوجيه الاستثمار في المياه والطاقة والأمن الغذائي، فضلاً عن توليد فرص جديدة لتمويل تلك المشروعات، وتساعد المبادرة البلدان الأفريقية على إدارة هذه الموارد.

أهم المخرجات ذات الصلة بالمشروعات والتمويلات في إطار برنامج «نُوَفِّي»

محور الطاقة

مشروع استبدال محطات الطاقة الحرارية غير الفعالة بالطاقة المتجددة (تخفيف)

الهدف:

يهدف محور الطاقة إلى إضافة ١٠ جيجاوات من سعة الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من ٥ جيجاوات من توليد الطاقة بالوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٢٨، مع تعزيز وتطوير البنية التحتية للشبكة.

مكونات محور الطاقة:

- إيقاف تشغيل ٥ جيجاوات من السعة الحالية غير الفعالة لتوليد الطاقة باستخدام النفط والغاز
- تركيب سعات جديدة بقدرة ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة من خلال تسهيل استثمارات للقطاع الخاص بقيمة ١٠ مليار دولار
- دعم استثمارات الشبكة القومية

الجهة المستفيدة:

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والشركات، والهيئات التابعة

الأثر التنموي:

يعزز تنفيذ مشروعات محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِّي" تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية للوصول الي نمو اقتصادي مستدام وتنفيذ خطة المساهمات المحددة وطنيًا، وذلك بخفض نحو ١٧ مليون طن سنويا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أنه يتسق مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة النظيفة والعمل المناخي واستدامة المجتمعات المحلية. ويسهم المشروع في توفير ١.٢ مليار دولار سنويًا كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

الشريك التنموي الرئيسي:

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

جهود الدولة التنموية لتهيئة المناخ الملائم في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

- في إطار حرص القيادة السياسية في مصر تحرص كل الحرص على دعم قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، وتحقيق طفرة نوعية في هذا القطاع الحيوي، وفي ضوء الاستراتيجية الطموحة والمتكاملة لقطاع الكهرباء من خلال خطط تنفيذية محددة لتعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية من الطاقات المتجددة، وتضمنت الاستراتيجية تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لتصل إلى ٤٢% عام ٢٠٣٠ و ٦٠ % بحلول عام ٢٠٤٠، وذلك بالشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، والاهتمام التي توليه الدولة لدعم التصنيع المحلي وتنمية الصناعات في شتى المجالات لاسيما صناعة المهمات الكهربائية وخاصة المتعلقة بالطاقة المتجددة وتوطين التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة الطاقة.

- فقد قامت وزارة الكهرباء بالانتهاء من إعداد استراتيجية شاملة للطاقة في مصر، بالتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية، تم تصميم الاستراتيجية لضمان قدرة مصر على إحداث طفرة في قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على استغلال الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

- وتأتي هنا أهمية دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التعاون الدولي، والتي تسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات والمستثمرين للقطاع، وهو ما يتم من خلال الشراكات الدولية مع شركاء التنمية في برنامج نوفي.

- وفي ضوء الخطة العاجلة لتأمين الطاقة لصيف ٢٠٢٥ التي وضعتها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لإضافة 4 آلاف ميجاوات للشبكة الكهربائية من الطاقة المتجددة قبل صيف ٢٠٢٥، فقد وافقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تدبير استثمارات قدرها ٦.٧ مليار جنيه بخطة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لمشروع المرحلة الأولى العاجلة لتدعيم الشبكة القومية للكهرباء لاستيعاب القدرات المتوقع دخولها من الطاقات المتجددة بحلول صيف ٢٠٢٥.

- تبلغ تكلفة ربط مشروعات المرحلة الأولى العاجلة بالشبكة القومية للكهرباء (المستهدف دخولها قبل حلول صيف ٢٠٢٥) بإجمالي قدرات ٣٧٠٠ ميجاوات (شمسي)، بالإضافة إلى قدرات تخزينية من خلال البطاريات بإجمالي سعة ٢٨٤٠ ميجاوات ساعة: (٢٦.٢ مليون دولار + ١٦.٤٨ مليون يورو + ٤٦٠١ مليون جنيه) بما يعادل نحو ٦.٧ مليار جنيه، وتأتي أهمية هذا المشروع في تدعيم الشبكة الموحدة لاستيعاب القدرات المتوقع دخولها من الطاقات المتجددة وبما يساهم في حل أزمة انقطاع الكهرباء وتأمين احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية.

توزيع التكلفة على النحو التالي:

- ربط محطة إيميا بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات بجنوب شرق بنبان بتكلفة قدرها (٩.١ مليون دولار + ١٠٥٠ مليون جنيه).
- ربط محطة سكاتك بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات بنجع حمادي بتكلفة قدرها (٢.٧ مليون دولار + ٥٢٠ مليون جنيه).
- ربط محطة مصدر بقدرة ٩٠٠ ميجاوات بالواحات بتكلفة قدرها (١٤.٤ مليون دولار + ٢٨١٥ مليون جنيه).
- ربط محطة محولات العاشر ٥٠٠ كيلو فولت بمحافظة الشرقية بالشبكة بتكلفة قدرها (١٦.٤٨ مليون يورو + ٢١٦ مليون جنيه).

وافق مجلس الوزراء بجلسته رقم (١١) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٩ على إدراج مشروعات تدعيم الشبكة القومية للكهرباء اللازمة لاستيعاب القدرات المتوقع دخولها من الطاقات المتجددة وفقاً للخطة التي أعدتها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة كمشروعات قومية واستراتيجية بموازنة ديوان عام وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وتوفير التمويل المطلوب وفقاً لخطة التدفقات النقدية التي تعدها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في هذا الشأن.

وافقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تدبير استثمارات قدرها ٦.٧ مليار جنيه بخطة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لصالح المشروع، موزعة كالتالي:

- ٣ مليار جنيه من تمويل الخزانة العامة.
- ١,١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٢١.٩ مليون يورو قيمة الشريحتين الثانية والثالثة من المنحة الممولة من الاتحاد الأوروبي لبرنامج "دعم سياسات قطاع الطاقة".
- ٢,٦ مليار جنيه من تمويل الخزانة العامة يتم استكماله وفقاً لتقدم الأعمال.

التعاون مع الاتحاد الأوروبي في قطاع الكهرباء والطاقة

برنامج "المرفق الأخضر بين الاتحاد الأوروبي ومصر" - EU-Egypt Green Facility

في إطار دعم العلاقات بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، يتم تمويل برنامج" المرفق الأخضر بين الاتحاد الأوروبي ومصر- EU-Egypt Green Facility" بمنحة بإجمالي قيمة ٧ مليون يورو منحة من مخصصات عام ٢٠٢٣، ممول بموجب آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (Global Europe).

يهدف البرنامج بشكل عام إلى تقديم الدعم اللازم لمساندة الدولة المصرية في التحول إلى الأخضر بقطاعي الطاقة والمياه، مع دعم العمل على مواجهة التغيرات المناخية والبيئية.

كما يهدف إلى تسهيل جهود التصدي للتحديات التي تواجهها مصر من حيث الحاجة إلى تنوع مصادر الطاقة والتحول على الاقتصاد منخفض الانبعاثات مع التركيز بشكل خاص على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وكذلك يدعم استراتيجية التنمية المستدامة لمصر "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تتضمن التحوُّل الأخضر والمرن والعادل في قطاعي الطاقة والمياه ضمن المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّي.

ضمانات الاستثمار في الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (+EFSD)

تضمين مبلغ ١.٨ مليار يورو كضمانات استثمارية ضمن إطار الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (+EFSD)، والتي تأتي ضمن الحزمة التمويلية التي تم توقيعها بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال مارس ٢٠٢٤، مع التأكيد على استعداد مصر لتعظيم الاستفادة من هذه المخصصات لدعم المبادرات التنموية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي دعم الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة في مصر إلى توليد استثمارات بقيمة ١٠.٨ مليار يورو في قطاعات الطاقة، المياه، التغير المناخي، التجارة، الأمن الغذائي، رأس المال البشري، وذلك من خلال الأدوات التالية:

ضمانات للحد من مخاطر الاستثمارات:

- مشروعات القطاع العام: دعم الإقراض للحكومة المصرية والمرافق العامة لتمويل مشروعات البنية التحتية (الطاقة، المشروعات الرقمية، المياه والصرف الصحي، تكنولوجيا الاتصال).
- مشاريع القطاع الخاص: ضمانات لدعم الإقراض والاستثمار في أسهم رأس المال للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

التمويل المختلط

تم دمج تمويل منحة الاتحاد الأوروبي مع القروض والاستثمار في الأسهم من مؤسسات التمويل الدولية لجعل المشروع في متناول المستفيد وتحسين جودة المشروع.

الدعم الفني

تعزيز الجودة والقدرة الإدارية في عمليات الاستثمار أو تحسين البيئة التنظيمية.

يمكن الوصول إلى أدوات "الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس"، عبر مؤسسات التمويل الأوروبية والدولية بدعم من المفوضية الأوروبية مثل: بنك الاستثمار الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك التنمية الريادية الهولندي، بنك التنمية الألماني، CDP، مؤسسات تمويل التنمية الأوروبية، COFIDES، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، مؤسسة التمويل الدولية [مجموعة البنك الدولي]، بنك التنمية الوطني ببولندا BGK

أمثلة على ضمانات الاتحاد الأوروبي والدمج في مصر

برنامج NASIRA لبنك التنمية الريادية الهولندي

٤٨ مليون يورو لدعم رواد الأعمال الشباب

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية -المرونة

١.٩ مليون يورو استثمارات في التكنولوجيا الخضراء والنقل والخدمات اللوجستية

الوكالة الفرنسية للتنمية – محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالجبل الأصفر

١٠ مليون يورو إعادة تدوير المياه لأغراض الري

بنك الاستثمار الأوروبي- الصناعة الخضراء المستدامة

٣٠ مليون يورو لدعم تحول الصناعة في مصر إلى الصناعة الخضراء

الموقف التنفيذي والمستجدات التي تمت بمحور الطاقة حتى عام ٢٠٢٤

- واستكمالا لما تم خلال العام الماضي ٢٠٢٣ ولما تم سرده في تقرير العام الأول، فإنه حتى تاريخه تم التوقيع على اتفاقيات شراء الطاقة بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء بسعة ٤,٢ جيجا وات وشركات القطاع الخاص (مثل اكوا باور السعودية ACWA POWER، مصدر وانفينتي، سكاتك النرويجية SCATEC، إيميا باور التابعة لشركة النويس الاماراتية AMEA POWER، اوراسكوم، حسن علام للمرافق HAU).

- تم إيقاف تشغيل محطات حرارية بقدرات تصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات من أصل ٥٠٠٠ ميجاوات مستهدفة ضمن البرنامج.

- تم توفير التمويلات اللازمة للإغلاق المالي لعدد ٧ مشروعات طاقة متجددة (رياح/شمسي) بتكلفة استثمارية بحوالي ٤ مليار دولار أمريكي من شركاء التنمية المعنيين بدعم محور الطاقة (مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، مؤسسة التمويل الدولية IFC، بنك التنمية الأفريقي AFDB، مؤسسة التمويل البريطانية BII، وصندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC FUND، بنك اليابان للتعاون الدولي JIBC، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، وصندوق المناخ الأخضر GCF، ومؤسسة DEG التابعة لبنك التعمير الألماني، وغيرهم من الشركاء.

- تم تفعيل مكون الدعم الفني وبدء تنفيذ عدة برامج دعم فني ومن أهمهم تعزيز سلاسل التوريد الخضراء الذي سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز توطين الصناعات الخاصة بمشروعات الطاقة المتجددة، وإعداد خطة رئيسية لإيقاف التشغيل بهدف توفير خطة رئيسية لإطار شامل لعملية إيقاف التشغيل بشكل آمن وفعال، خطة الانتقال العادل الذي سيوفر تدريب العاملين، وتوفير فرص العمل والتدريب للعاملين في قطاع الطاقة، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء لوضع القواعد التنظيمية لإنتاج الطاقة وبيعها للقطاع الخاص بنظام خاص إلى خاصP2P، وإعداد الدراسات والقياسات الفنية لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية، إطلاق تقييم بيئي استراتيجي لمنطقة خليج السويس، شهادة ضمان المنشأ.

- الانتهاء من الاتفاقيات الخاصة بالتمويلات التنموية الموجهة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتعزيز شبكة نقل الكهرباء (مراكز تحكم/ خطوط/ ومحطات/ وتوزيع) من شركاء التنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، الاتحاد الأوروبي EU.

الدعم الفني

يقدم محور الطاقة ببرنامج نوفي حزمة من الدعم الفني المؤسسي لضمان تسليم السمات الرئيسية لإيقاف تشغيل الوقود الأحفوري وبناء مصادر الطاقة المتجددة بكفاءة، وقد تم تفعيل والبدء في تنفيذ البرامج التالية:

خطة رئيسية لإيقاف التشغيل

تهدف إلى تطوير خطة رئيسية لتوفير إطار شامل لعملية إيقاف التشغيل الشامل للمحطات الحرارية، وتكون بمثابة وثيقة استراتيجية لتحديد الأهداف والمعالم والجدول الزمني والاستراتيجيات الخاصة بإيقاف التشغيل بشكل آمن وفعال.

خطة الانتقال العادل

بهدف تحديد نطاق الانتقال العادل لتحديد احتياجات التدريب واكتساب المهارات وضمان خطة انتقال فعالة وعادلة للعمال المتضررين.

تعزيز سلاسل التوريد الخضراء

بهدف تعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء سلاسل توريد متنوعة ومرنة للطاقة المتجددة بمشاركة محلية قوية. ومن المتوقع أن تساهم هذه المبادرة بشكل كبير في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما يضمن أن تمتد فوائد التحول الأخضر في مصر إلى ما هو أبعد من قطاع الطاقة إلى التنمية الصناعية والاقتصادية الأوسع.

البرنامج في مراحله النهائية الآن، حيث تم إعداد خطة عمل بالفعل وسيتم مناقشة هذه الخطة مع الأطراف ذات الصلة المعنيين من القطاع العام والأطراف ذات الصلة في قطاع الصناعة لضمان التوافق وتمهيد الطريق للتنمية الاستراتيجية لسلاسل توريد الطاقة المتجددة المحلية.

تقديم الدعم لجهاز تنظيم مرفق الكهرباءلوضع القواعد التنظيمية لتطوير الإنتاج والبيع بواسطة القطاع الخاص لمشاريع الطاقة المتجددة بنظام P2P.

وتم عقد جلسة تشاورية مع الأطراف ذات الصلة، لمناقشة القواعد التنظيمية لفتح السوق التنافسية أمام القطاع الخاص لإنتاج الطاقة المتجددة وبيعها للقطاع الخاص ومسودات الاتفاقيات الثنائية ما بين القطاع الخاص Private to Private Projects. (إنتاجاً واستهلاكا) والتي تم اعدادها بالمشاركة مع الاستشاري المعين من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

كما تم إعداد عدد من الوثائق وهي القواعد العامة لاختيار المنتجين والمستهلكين المؤهلين فى المراحل الأولى من فتح السوق ووضع مسودة لاتفاقيات الربط بالشبكة، استخدام الشبكة، بيع فائض الطاقة، شراء العجز من الطاقة، ووضع قواعد المحاسبة والتسوية فى المرحلة الأولى من السوق.

إعداد الدراسات والقياسات الفنية لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية

بهدف اختيار وتحديد مواقع الأراضي وعرضها على المستثمرين الجادين في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، بما يساهم في تقليص الوقت المستغرق في هذه الدراسات والبدء الفوري في تنفيذ هذه المشروعات.

سيتم البدء في إعداد حملة لقياس طاقة الرياح في منطقة الواحات كمرحلة أولى، إن هذه الحملة تشكل خطوة حاسمة نحو تحديد وتسهيل موارد الرياح السريعة والواسعة النطاق في المنطقة، ودعم طموحات مصر الأوسع في مجال الطاقة المتجددة.

إطلاق تقييم بيئي استراتيجي لمنطقة خليج السويس

بهدف تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لمشروعات طاقة الرياح، مما يضمن أن المشروعات المستقبلية في هذه المنطقة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

شهادات ضمان المنشأ Guarantees of Origin

والتي من شأنها أن إصدار شهادات على الطاقة المتجددة المنتجة، مما يعزز الشفافية ويعزز ثقة المستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة في مصر.

استثمارات القطاع الخاص

منذ انطلاق برنامج «نُوَفِّي»، تم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة الجديدة والمتجددة (شمسي / رياح) طويلة الأجل بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وشركات القطاع الخاص بإجمالي سعات ٤,٢ جيجاوات (مثل أكوا باور، إيميا باور، مصدر وانفينيتي، اوراسكوم، حسن علام للمرافق، سكاتك النرويجية، ....)

كما تم توفير التمويلات اللازمة من شركاء التنمية ضمن محور الطاقة بحوالي 4 مليار دولار أمريكي لتنفيذ تلك المشروعات والتوقيع على اتفاقيات الإغلاق المالي الخاصة بها مثل:

- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء مزرعة رياح جديدة في منطقة خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ بين تحالف البحر الأحمر لطاقة الرياح (تحالف أوراسكوم للإنشاءات المصرية وإنجي الفرنسية وتويوتا اليابانية)، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٧٢٥ مليون دولار بتمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء محطة "أبيدوس" لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بمدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان تنفيذ شركة إيميا باور AMEA Power؛ وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٥٠٠ مليون دولار بتمويل من كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الهولندي للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وقد تم افتتاح المحطة في ديسمبر ٢٠٢٤.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء محطة "أمونت"، في منطقة رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات تنفيذ شركة إيميا باور AMEA POWER، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٧٠٠ مليون دولار بتمويل من كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، وبنك ستاندرد تشارترد، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك سوميتومو ميتسوي ترست، ومن المتوقع بدء التشغيل التجاري في مايو ٢٠٢٥.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع محطة "كوم أمبو" للطاقة الشمسية الكهروضوئية بطاقة ٢٠٠ ميجاوات تنفيذ شركة أكوا باور ACWA POWER، وتبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع ١٨٢ مليون دولار أمريكي، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD، وصندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC FUND، وبنك التنمية الإفريقي AFDB، وصندوق الطاقة المستدامة لإفريقيا التابع للبنك الإفريقي للتنمية، وصندوق المناخ الأخضر GCF، والشركة العربية للاستثمارات البترولية APICORP، والبنك العربي.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج السويس بقدرة ١١٠٠ ميجاوات تنفيذ تحالف أكوا باور -ACWA POW ER وحسن علام للمرافق HAU، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ١,١ مليار دولار أمريكي، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، ومؤسسة DEG التابعة لبنك التعمير الألماني، وصندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC FUND، وبنك التنمية الإفريقي AFDB، الشركة العربية للاستثمارات البترولية APICORP.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج السويس بقدرة ٢٠٠ ميجاوات تنفيذ تحالف (مصدر – انفينيتي)، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٢١٥ مليون دولار أمريكي، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD، وشركاء آخرون، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري له في أكتوبر ٢٠٢٦.
- توقيع اتفاقية الإغلاق المالي لمشروع إنشاء محطة طاقة شمسية "-Ob elisk" في نجع حمادي بقدرة ١٠٠٠ ميجاوات مع نظام تخزين طاقة البطارية ٢٠٠ ميجاوات في الساعة (BESS)، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، وبنك التنمية الإفريقي AFDB، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC.

كما أنه من المتوقع التوقيع على اتفاقيات الإغلاق المالي لعدة مشروعات طاقة متجددة (شمسي/ رياح) بقدرات ٣,٤ جيجاوات خلال النصف الأول من عام 2025، والمشروعات كما يلي:

- محطة طاقة شمسية بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات لإنتاج الكهرباء وتغذية المجمع الصناعي بنجع حمادي بالقرب من مصنع إنتاج الألومنيوم، بواسطة شركة سكاتك النرويجية SCATEC، بحجم استثمارات يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.
- إنشاء محطة أبيدوس 2 للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية تبلغ ١٠٠٠ ميجاوات جيجاوات، تنفيذ شركة إيميا باور AMEA POWER التابعة لشركة النويس الإماراتية، وبحجم استثمارات يقدر بحوالي ١ مليار دولار أمريكي.
- إنشاء محطة أمونت ٢ لطاقة الرياح برأس غارب بمحافظة البحر الأحمر بقدرة إنتاجية ٥٠٠ ميجاوات، تنفيذ شركة إيميا باور -AMEA POW ER التابعة لشركة النويس الإماراتية.
- إنشاء محطة طاقة الرياح بقدرة ٩٠٠ ميجاوات كمرحلة أولى من قدرات تبلغ ٥ جيجاوات بمنطقة غرب سوهاج، بواسطة شركة سكاتك النرويجية SCATEC، وبحجم استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ ٥.٧ مليار دولار.

اتفاقيات شراء الطاقة وموقف التمويلات لمشروعات القطاع الخاص ضمن محور الطاقة ببرنامج «نُوَفِّي»

اسم المشروع	القدرة رياح / شمسي	التكلفة	شركاء التنمية
مشروع مزرعة رياح جديدة في منطقة خليج السويس ٢ تنفيذ تحالف البحر الأحمر لطاقة الرياح (تحالف أوراسكوم للإنشاءات المصرية وإنجي الفرنسية وتويوتا اليابانية)	٦٥٠ ميجاوات **رياح**	٧٢٥ مليون دولار	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (JBIC) وبنك اليابان للتعاون الدولي، (EBRD)
محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بمدينة كوم أمبو / محافظة أسوان (تنفيذ شركة إيميا باور التابعة للنويس الإماراتية)	٥٠٠ ميجاوات شمس ي+٣٠٠ ميجاوات باستخدام بطاريات تخزين	٥٠٠ مليون دولار	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الهولندي للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)
محطة أمونت لطاقة الرياح بمنطقة رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر (تنفيذ شركة إيميا باور التابعة للنويس الإماراتية)	٥٠٠ ميجاوات **رياح**	٦٠٠ مليون دولار	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، وبنك ستاندرد تشارترد (وهو أحد أعضاء تحالف GFANZ)، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك سوميتومو ميتسوي تراست.
مشروع محطة "كوم أمبو" (تنفيذ شركة أكوا باور)	٢٠٠ ميجاوات **شمسي**	١٨٢ مليون دولار	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD، وصندوق أوبك للتنمية الدوليةOPEC، والبنك الإفريقي للتنميةAFDB ، و"صندوق الطاقة المستدامة لإفريقيا" التابع لـ"البنك الإفريقي للتنمية"، وصندوق المناخ الأخضرGCF، و"الشركة العربية للاستثمارات البترولية" (ابيكورب)، و"البنك العربي.

مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج السويس (تنفيذ أكوا باور)	١١٠٠ ميجاوات **رياح**	١٠٠٠ مليون دولار	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، وبنك التنمية الإفريقي AFDB، صندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، مؤسسة التنمية الألمانية DEG، الشركة العربية للاستثمارات البترولية API-CORP، بنك ستاندرد تشارترد، البنك العربي.
مشروع مزرعة الرياح – منطقة راس غارب (تنفيذ شركة مصدر، وشركة انفينيتي)	٢٠٠ ميجاوات **رياح**	٢١٥ مليون دولار	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة BESS (تنفيذ شركة سكاتك)	١٠٠٠ ميجاوات شمس ي+ ٢٠٠ ميجاوات باستخدام بطاريات تخزين	٦٠٠ مليون دولار	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بنك التنمية الأفريقي AFDB، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC
الاجمالي	**٤.٢ جيجاوات**	**٣.٩ مليار دولار**	

تمويلات إنمائية ميسرة من شركاء التنمية لدعم الشبكة القومية لنقل الكهرباء

- تم التوقيع على مشروع تطوير الشبكة الذكية بقيمة إجمالية ٥٣ مليون يورو متضمنة ٣ مليون يورو منحة، بهدف إضافة ٤٥٠ ميجا وات لقدرة محطة أبيس للمحولات وتخفيف الأحمال بمدينة أبو قير الجديدة، ودعم استقرار الشبكة بعد خروج محطات الطاقة منخفضة الكفاءة من الخدمة وتحسين وصول الطاقة المتجددة التي يتم إنتاجها بمنطقة البحر الأحمر إلي المنطقة الساحلية الشمالية
- تم الانتهاء من إعداد الاتفاقيات الخاصة بمشروع مركز التحكم الإقليمي بالإسكندرية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٦٠ مليون يورو متضمنة ١٠ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي، وجاري التوقيع عليها قبل نهاية ٢٠٢٤.
- تم الانتهاء من إعداد الاتفاقيات الخاصة لمشروع إنشاء محطة محولات القاهرة جهد ٥٠٠ ك، وإنشاء خط الاقتصادية ٤s لإخلاء الطاقة من محطة خليج السويس، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، متضمنة ٣٥ مليون يورو منحة استثمارية من الاتحاد الأوروبي، وسيتم التوقيع النهائي على المشروع خلال الربع الأول من ٢٠٢٥.
- قام بنك الاستثمار الأوروبي بتوفير منحة بقيمة ٨٠٠ ألف يورو من الاتحاد الأوروبي ويديرها البنك لتنفيذ دراسة الجدوى لمشروع مراكز التحكم في التوزيع - المرحلة الثالثة، حيث تم بالفعل تعيين الشركة الاستشارية Cowaters التي ستبدأ عملها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.
- من ناحية أخرى، تم التنسيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والاتفاق على تمويل برنامج للطاقة المتجددة بقيمة ٩٠٠ مليون يورو من التعهدات التي خصصها بنك الاستثمار الأوروبي لبرنامج «نُوَفِّي». وسيقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإرسال بعثة تقييم للمشروع خلال عام ٢٠٢٥ فور موافاته بالورقة المفاهيمية للاحتياجات اللازمة من قبل وزارة الكهرباء، وسيتم تقديم المساعدة الفنية لتحديد الاحتياجات بهدف توفير جميع التسهيلات الممكنة، مع تركيز قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة على تنويع مصادر إنتاج الطاقة، والاستفادة من الموارد الطبيعية في مصر، وكذا زيادة حصة الطاقة المتجددة، مما يجعل مصر مركزًا هاما لإنتاج الطاقة والطاقة المتجددة.

قصة نجاح مشروع أبيدوس للطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات

لنجاح مصر في مشروعات الطاقة المتجددة وبالأخص المولدة من الطاقة الشمسية، واستكمالا لقصة نجاح مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، التي تُعد أكبر محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في إفريقيا والشرق الأوسط، ويهدف المشروع إلى إنتاج ٢٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية وتقع المحطة في قرية بنبان، على بُعد حوالي ٣٥ كيلومترًا شمال أسوان.

حيث تُعد أسوان واحدة من أبرز المناطق في مصر والعالم في مجال توليد الطاقة الشمسية، بفضل سطوع الشمس المستمر على مدار العام ووجود مساحات صحراوية واسعة غير مستغلة، ما جعل منها موقعًا مثاليًا ومركزًا رئيسيًا لمشروعات الطاقة الشمسية الكبرى، التي تُعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية مصر للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

فقد تم خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤، افتتاح مشروع محطة أبيدوس للطاقة الشمسية بمحافظة أسوان بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، بحضور السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، ووزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والكهرباء والبترول ومحافظ أسوان وسفراء من دولة الإمارات واليابان وممثلي مؤسسات التمويل الدولية المشاركة في تمويل هذا المشروع، هو أحد اوائل مشروعات محور الطاقة بالمنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِّي.

تضم المحطة أكثر من مليون خلية شمسية، بالإضافة إلى ١٩٢٠ محولًا فرعيًا و ٦٤ محطة تحويل، إلى جانب المُحولين الرئيسيين الأكبر من نوعهما في إفريقيا والشرق الأوسط حيث تبلغ قدرة كل منهما ٣٠٠ ميجاوات ويزن كل منهما ٢٥٥ طنا، وتوفر المحطة، الكهرباء لـ ٢٥٦ ألف منزل، كما تسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٧٦٠ طنا سنويا.

وقد بدأ العمل في موقع محطة "أبيدوس للطاقة الشمسية" في مارس ٢٠٢٣، بعقول وأياد مصرية بواقع ٩٥ بالمائة من المستوى الإداري للمشروع مصريين، و١٠٠% من العمالة مصرية، وبلغ عدد العاملين في الموقع في ذروة أعمال المشروع ٣٥٠٠ شخصا، وحقق المشروع ٤.٩ مليون ساعة عمل آمنة.

مبادلة الديون بالعمل المناخي

استكمالا للتوقيع على الشريحة الثالثة من مبادلة الديون مع الجانب الألماني بمبلغ ٥٤ مليون يورو من أصل مبلغ ١٠٤ مليون يورو، والذي تم خلال العام الماضي، حيث تم التوقيع على الاتفاق التمويلي لمشروع نقل الكهرباء ضمن محور الطاقة ببرنامج «نُوَفِّي» ، بين كل من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والبنك المركزي المصري وبنك التعمير الألماني، فإنه جاري التنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بهدف الاستفادة من الشريحة الجديدة من مبادلة الديون البالغة ٥٠ مليون يورو في تمويل مشروعات الكهرباء ذات الأولوية في عام ٢٠٢٥.

تعظيم الشراكات

من أجل ضمان وتعظيم الاستفادة من خبرات مؤسسات التمويل الدولية متعددة الأطراف والثنائية، يتم التنسيق بين مختلف شركاء التنمية المعنيين بتنفيذ محور الطاقة بهدف تقسيم العمل والتكامل فيما بينهم على أساس الميزة النسبية لكل شريك تنمية وتجنب تكرار أو تداخل أية من المكونات أو الانشطة التي يقوم بها أي شريك.

جهود الدولة المصرية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر

في ضوء الاهتمام المتنامي للتوسع في الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة الجديدة والمتجددة والتي منها إنتاج الهيدروجين الأخضر، فضلاً عن الميزة النسبية للدولة المصرية وقدرتها على إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة أقل عالمياً، فقد اهتمام الدولة بوضع أسس لتنسيق الجهود المبذولة في مجال الهيدروجين الأخضر، من خلال إنشاء "المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر" وذلك في إطار جهود الدولة لتوطين تلك الصناعة الواعدة، وتنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس الجمهورية، بإنشاء كيان مؤسسي يتولى تنسيق وإدارة كل ما يخص ذلك الملف الحيوي، بهدف توحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تنافسيتها على المستويين الدولي والإقليمي.

يقوم المجلس بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، وكذا إقرار السياسات والخطط والآليات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وتحديثها، والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، واقتراح الحلول اللازمة لتذليل معوقات الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والنظم والقواعد المنظمة لمجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، واقتراح تحديثها، إلى جانب إصدار حزمة من الحوافز الاستثمارية التي ستقدمها الدولة لمشروعات الهيدروجين الأخضر.

وبدأت تلك الجهود التي بذلتها الدولة المصرية في السنوات الأخيرة لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر تؤتى ثمارها، خاصة على مستوى التصنيف الدولي بين الدول العربية والإفريقية، حيث كشف مؤشر أداء تغير المناخ "CCPI" لعام ٢٠٢٤ عن تقدم ترتيب مصر للمركز رقم ٢٢ من بين ٦٧ دولة تضمنهم المؤشر في هذا العام.

وجاءت مصر بذلك الترتيب متقدمة على الجزائر التي حققت المركز رقم ٥٤، وتركيا التي حققت المركز رقم ٥٦، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت المركز رقم ٦٥، أما على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد حصدت مصر المركز الثاني بعد المغرب، وعزا المؤشر هذا الترتيب إلى الإجراءات التي اتخذتها مصر للاستثمار فى مشروعات الطاقة المتجددة واسعة النطاق مثل تشجيع تركيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وحازت مصر على هذا الترتيب المتقدم عربيا بالرجوع إلى عدد مشروعات الهيدروجين المعلنة أو المخطط تنفيذها من حيث إنتاجه ونقله واستخدامه، حيث بلغ عدد تلك المشروعات بنحو ٣٣ مشروعًا حتى شهر مارس ٢٠٢٤، موزعة غالبيتها في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء بنحو ٢٨ مشروعا من إجمالي ١٠٣ مشروع على مستوى الدول العربية.

وتتبنى الدولة خطة طموحة من أجل توطين إنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث تم إقرار مشروع القانون المقدم من الحكومة المصرية بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

ويهدف مشروع قانون حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته إلى إقرار بعض الحوافز والإعفاءات والضمانات للحفاظ على المستثمرين الحاليين الموقعين على مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لخلق بيئة استثمارية جاذبة لهم تمكنهم من الإسراع في تنفيذ مشروعاتهم داخل مصر، لتصبح مركزا دوليا لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باعتباره وقود المستقبل لاعتماده بالأساس على الطاقات المتجددة "شمسي- رياح".

وتحدد المادة الثانية نطاق سريان القانون على مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته التي تبرم اتفاقيات المشروع الخاصة بها خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به والتي تتمثل في مصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ومحطات تحلية المياه ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة، والمشروعات التي يقتصر نشاطها على نقل أو تخزين أو توزيع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، والمشروعات التي يقتصر نشاطها بشكل مباشر على تصنيع مستلزمات أو مدخلات الإنتاج اللازمة لمصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وأوضحت المادة الثالثة بعض الضوابط الخاصة بتأسيس شركة المشروع والقوانين الحاكمة وأقصى مدة لاتفاقيات المشروع، كما تضمنت المادة شرطا وهو إبرام اتفاقيات التوسع في المشروعات خلال سبع سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع، وذلك لكي تتمتع مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها المستقبلية بالحوافز المقررة في مشروع القانون.

ومنحت المادة الرابعة العديد من الحوافز الضريبية لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون، والتي تمثلت أهمها في: حافز استثماري نقدي يسمى "حافز الهيدروجين الأخضر" لا يقل قيمته عن ٣٣% ولا يتجاوز ٥٥% من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعاته، بحسب الأحوال.

وفى ضوء ما تقوم به الدولة المصرية من جهود لتهيئة المناخ لإنتاج الهيدروجين الأخضر، فقد قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع مختلف شركاء التنمية، لتقديم الدعم الفني والمالي في مجال الهيدروجين الأخضر، من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات وذلك على النحو التالي:

- الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبالتنسيق مع وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية بهدف تنفيذ الاستراتيجية القومية للهيدروجين الأخضر وتقييم جدوى سوق الهيدروجين منخفض الكربون في مصر.
- ظل بنك الاستثمار الأوروبي ملتزمًا بدعم أهداف مصر في قطاع الهيدروجين الأخضر، لاسيما بعد الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية المصرية لخفض الكربون، حيث يتماشى هذا الالتزام مع الشراكة الإستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي التي تم الإعلان عنها في مارس ٢٠٢٤.
- كما يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإجراءات العناية الواجبة والتقييم على أحد مشروعات الهيدروجين الأخضر الآن في مصر. بالإضافة إلى ذلك، وقع بنك الاستثمار الأوروبي خطاب نوايا مع شركة سكاتك النرويجية، يعرب فيه عن اهتمامه بدعم مشروع الأمونيا الخضراء في دمياط.

التعاون مع الجانب النرويجي في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة

- تتمتعان مصر والنرويج بعلاقات اقتصادية متميزة تاريخياً، وتم ترجمة هذه العلاقات إلى مشروعات ملموسة تدعم الاقتصادين المصري والنرويجي. حيث حرصت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تقديم الدعم وحشد التمويلات اللازمة من خلال شركاء التنمية والتسهيلات اللازمة للشركات النرويجية للاستثمار والتوسع (ولا سيما شركة "سكاتك SCATEC")، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر والأمونيا في ظل توجه الدولة لتنفيذ استراتيجيات طموحة في هذه المجالات.
- تبلغ استثمارات شركة سكاتك في مصر حوالي ١٠ مليار دولار في عدة مشروعات في مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر والأمونيا وتحلية المياه، وهو ما يتكامل مع جهود الدولة لتحقيق طموحها في التحول للطاقة النظيفة، والوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى ٤٢% من إجمالي الطاقة بحلول ٢٠٣٠، وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا.
- إن الشراكات الجديدة مع شركة سكاتك النرويجية تأتي لتعزز الشراكات الفعالة بين القطاعين الحكومي والخاص وشركاء التنمية في مشروعات استراتيجية تقوم على التعاون متعدد الأطراف لتحفيز التحول الأخضر، كما أنها تبني على الشراكات القائمة بالفعل حيث تعد شركة سكاتك النرويجية واحدة من الشركات التي ساهمت في تنفيذ مشروع بنبان للطاقة الشمسية أحد أكبر التجمعات للطاقة الشمسية في العالم، إلى جانب أول مصنع للهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والعديد من الشركاء الآخرين.

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على دعم الشراكات الدولية وحشد التمويلات المحلية والخارجية، لتعزيز جهود التحول الأخضر، وزيادة نسبة المشروعات الصديقة للبيئة، وفيما يلي محفظة التعاون مع شركة سكاتك التي تندرج ضمن محور الطاقة ببرنامج نوفي:

مصر للهيدروجين الأخضر

- بدء تنفيذ المشروع عام ٢٠٢١ بغرض تطوير وبناء وتشغيل محطة لإنتاج للهيدروجين الأخضر بقدرة ١٠٠ ميجاوات بميناء العين السخنة، حيث يحول إلى أمونيا خضراء بمصنع شركة مصر للأسمدة، ويصدر إلى الخارج عن طريق شركة المشروع "مصر للهيدروجين الأخضر ش.م.م. (وهي تحالف بين شركة سكاتك، فيرتيجلوب، شركة أوراسكوم للإنشاءات، صندوق مصر السيادي).
- يستهدف المشروع إنتاج حوالي ١٣ ألف طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر الذي يحول إلى ما يقرب من ٧٤ ألف طن من الأمونيا المنتجة من الطاقة المتجددة (أي ما يعادل ٣ ملايين طن على مدار عمره الإنتاجي)، كما يتضمن المشروع كذلك إنشاء محطتي طاقة شمسية وطاقة رياح بقدرة ٢٧٠ ميجاوات لتغذية عمليتي تحليل الهيدروجين وتصنيع الأمونيا.
- من المتوقع خلق ١٣٣٠ فرصة عمل في مراحل البناء والتشغيل والصيانة للمشروع، ومن المتوقع أن ينتج ٧٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء (١٤٠ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، أي ما يعادل ٣ ملايين طن على مدار عمره الإنتاجي)
- تبلغ تكلفة المشروع ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وتساهم العديد من مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية في تمويل هذا المشروع (مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بنك الاستثمار الأوروبي EIB، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، البنك الألماني للتنمية KFW، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC، صندوق المناخ الأخضر GCF.
- خلال فعاليات مؤتمر هامبورج للاستدامة بألمانيا في أكتوبر ٢٠٢٤، تم التوقيع على اتفاق منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو لمشروع الهيدروجين الأخضر بمصر، بين شركة سكاتك وآلية الهيدروجين PTX.

مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء في دمياط

- تقدر التكلفة الاستثمارية المبدئية للمشروع بحوالي ٨٩٠ مليون دولار، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، يهدف المشروع لتوليد طاقات متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٨٠ ميجاوات من الطاقات المتجددة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- كما يستهدف تعميق الإنتاج المحلي من الأمونيا الخضراء، ويتماشى مع الجهود التي تبذلها الدولة لتحويل مصر إلى مركز للهيدروجين الأخضر.
- على هامش مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي، وقعت الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" اتفاقية مع شركتي سكاتك ويارا النرويجيتين؛ لإنتاج الأمونيا الخضراء.

مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة (BESS)

- يعد هذا أول مشروع للطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة في مصر، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.
- تم توقيع اتفاقية شراء طاقة مدتها ٢٥ عاما مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء لتنفيذ أول مشروع للطاقة الشمسية الهجينة وبطاريات تخزين الطاقة في مصر.
- سيتم تمويل هذا المشروع من كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بنك التنمية الأفريقي AFDB، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC
- يعد أحد مشروعات محور الطاقة بالمنصة الوطنية لبرنامج نوفي.

مشروع إنشاء محطة للطاقة الشمسية ١ جيجاوات لمجمع الألومنيوم بنجع حمادي

- يهدف المشروع إلى إنشاء محطة طاقة شمسية قدرة ١٠٠٠ ميجاوات مزودة ببطاريات تخزين سعة ٢٠٠ ميجاوات لبيعها لشركة مصر للألومنيوم بتكلفة استثمارية قدرها حوالي ٦٥٠ مليون دولار أمريكي. وسوف يقوم المشروع بتحويل ٦٠٪ من استهلاك شركة مصر للألومنيوم من الطاقة إلى كهرباء نظيفة للمحافظة على حجم صادراتها إلى إيطاليا مع تفادي سداد ضريبة الكربون CBAM على منتجاتها التي يتم تصديرها إلى أوروبا والتي سيبدأ تطبيقها اعتباراً من ٢٠٢٦. كما سوف يساهم المشروع أيضاً في المحافظة على عوائد شركة مصر للألومنيوم من العملة الأجنبية من صادراتها لتأمين احتياجاتها من المواد الخام دون انقطاع.
- تم توقيع اتفاق بين شركة سكاتك وشركة مصر للألومنيوم لإنشاء محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة ١ جيجاوات لإمداد المجمع الصناعي التابع لشركة الألومنيوم في مدينة نجع حمادي.
- يأتي هذا المشروع في إطار تنفيذ خطة تطوير شاملة وطموحة لشركة مصر للألومنيوم وزيادة الطاقات الإنتاجية وإدخال منتجات جديدة، وحرص الدولة على مواكبة التوجه العالمي ورؤيتها للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتوافق الشركات التابعة مع معايير التصنيع العالمية والاستدامة والبيئة النظيفة، وبما يمكن شركة الألومنيوم من الاستمرار في التصدير والتوسع في الأسواق الخارجية، حيث تقوم بتصدير ٥٠% من إنتاجها إلى الخارج غالبيته إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- جاري التنسيق مع العديد من مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية لتوفير التمويل اللازم لتمويل هذا المشروع (مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بنك الاستثمار الأوروبي EIB، مؤسسة الاستثمار البريطانية BII، بنك التنمية الأفريقي AFDB، شركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC.

الخطة المستقبلية لمحور الطاقة في إطار برنامج «نُوَفِّي»

سيتم استمرار العمل مع شركاء التنمية والبناء على ما تم التقدم المحرز خلال العامين الماضيين، وسيتم التركيز على الاستفادة من آليات التمويل المبتكر، من خلال استكمال مبادلة الديون، والاستفادة من المنح المتاحة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال الاستثمارات المتبقية من العشرة مليار دولار أمريكي، وفيما يلي سردا للتمويلات المتبقية:

التمويلات المنصوص عليها في الإعلان السياسي المشترك

- الاستفادة من باقي تمويلات مبادلة الديون والتمويلات الميسرة والمنح من الجانب الألماني: ويجري حاليا التنسيق من جانب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بشأن مقترحات المشروعات التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع الحكومة الألمانية من التمويل المتبقي المخصص لدعم محور الطاقة ببرنامج نُوَفِّى، والبالغ قيمته ١٥١ مليون يورو، وذلك في صورة مبادلة ديون وتمويل ميسر ومنح مالية.

بالإضافة إلى تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية في شكل منح بقيمة ٣٥ مليون دولار، تنقسم كالآتي:

- ١٠ مليون دولار من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم تخصيص منهم مبلغ ٥.٥ مليون دولار لنشاط الطاقة النظيفة الذي سيتم تنفيذه في إطار التعديل الأول لاتفاقية مبادرة المناخ الموقع في سبتمبر ٢٠٢٣.
- ٢٥ مليون دولار سيتم تخصيصها من خلال وزارة الخارجية الأمريكية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

استكمال توفير التمويلات اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص المستهدفة بقيمة ١٠ مليار دولار أمريكي

والجدير بالذكر أنه منذ إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» ، أثمرت جهود التعاون مع شركاء التنمية على إتاحة تمويلات لاستثمارات القطاع الخاص بقيمة ٤ مليار دولار أمريكي في مشروعات الطاقة المتجددة (رياح/ شمسي)، وسيتم البناء على ما تم إحرازه وتوفير التمويلات اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص خلال الفترة القادمة.

استكمال تفعيل منصة المنح

- استكمال تفعيل منصة المنح، والتمويلات التنموية الميسرة لضمان تنفيذ أنشطة ومكونات محور الطاقة في الوقت الزمني المستهدف

محور الغذاء

مخرجات التأهيل الفني لمشروعات محور الغذاء في إطار المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

سبق أن أشار تقرير العام الأول من «نُوَفِّي»، أنه منذ عام ٢٠٢٣ تم العمل مع شركاء التنمية الرئيسيين لكافة مشروعات محور الغذاء بالمنصة الوطنية لبرنامج نوفي على التأهيل الفني للمشروعات لتحقيق عدد من الأهداف منها ما يلي:

- تحقيق الربط والتكامل بين عدد من المشروعات وخاصة في ضوء وجود عدد من نقاط التشابه في النطاق العام الخاص بها والنطاق الجغرافي المستهدف، وكذلك تحقيق التكامل بين البيانات المطلوب توفيرها ومصادرها وعدم التكرار في التناول خلال دراسات الجدوى والتقارير الفنية ذات الصلة وهو ما سينعكس إيجابيا على الهيكل المالي الخاص بالمشروع.
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة من شركاء التنمية مما يستلزم تطوير مكونات وعمليات المشروع لتغطية النطاق التنموي الأوسع والأشمل وضم وزارات فنية للمشروع للعمل على تلك المكونات بشكل متكامل.
- ضمان التوزيع العادل للتمويلات التنموية وسعيا لتحقيق التنمية الريفية الشاملة وتعزيز صمود ومرونة المجتمعات الزراعية في مختلف المحافظات.

وفي إطار ما سبق، وسعيا لتحقيق تلك الأهداف فقد نجحت مشاورات التأهيل الفني التي تمت مع شركاء التنمية والجهات والوزارات الفنية المعنية (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة الموارد المائية والري) في وضع الإطار العام لمشروعات محور الغذاء على النحو الموضح بالشكل التالي:

حصاد مرحلة التأهيل الفني لمشروعات محور الغذاء

مشروع إدارة المياه الموائمة للتغيرات المناخية في وادي النيل (CROWN)

النطاق الجغرافي للمشروع	الجهة المستفيدة	الشريك التنموي
تم تحديد المناطق الجغرافية للمشروع وفقا لاحتياجات وأولويات الجهات الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير نظم الري، ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات التنموية على مختلف أنحاء الجمهورية والمناطق شديدة التأثر بالتغيرات المناخية مع تركيز عمليات تحسين مستوى المعيشة على المناطق الأكثر فقرا، لتشمل محافظات وسط وجنوب مصر.	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- وزارة الموارد المائية والري	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تم خلال العام الثاني تحقيق كافة المستهدفات السابق تضمينها في تقرير العام الأول حيث تم الانتهاء من تقرير التصميم الفني التفصيلي لعمليات ومكونات المشروع ووضع الإطار المالي لتمويل المشروع مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

مشروع التحول الزراعي الغذائي المقاوم للمناخ (CRAFT)

النطاق الجغرافي للمشروع	الجهة المستفيدة	الشريك التنموي
تم تحديد المناطق الجغرافية لمواقع المشروع وفقا لاحتياجات وأولويات الجهات الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير نظم الري، ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات التنموية على مختلف أنحاء الجمهورية لتكون في محافظات الدلتا لمكون الري الحديث (مراكز وقرى مبادرة حياة كريمة)، وكافة أنحاء الجمهورية بالنسبة لمكون إنشاء نظام إنذار مبكر.	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- وزارة الموارد المائية والري	البنك الدولي

تم خلال العام الثاني تحقيق المستهدفات السابق تضمينها في تقرير العام الأول وهي الانتهاء من التصميم الفني التفصيلي لعمليات ومكونات المشروع ووضع الإطار المالي لتمويل المشروع.

النطاق الجغرافي للمشروع	الجهة المستفيدة	الشريك التنموي
تم تحديد المناطق الجغرافية لمواقع المشروع وفقا لاحتياجات وأولويات الجهات الوطنية وذلك بمنطقة شمال الدلتا في مصر، مع التركيز على المحافظات الخمس بورسعيد ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية والبحيرة.	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- وزارة الموارد المائية والري	البنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي

حصاد الدعم الفني والمنح خلال العام الثاني للمنصة:

في إطار الجهود المبذولة لحشد الدعم الفني والمالي اللازم لإعداد الدراسات الفنية وتصميم المشروع، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتخصيص منحة بقيمة ١٢٥ ألف يورو لتمويل الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد الدراسة اللازمة للمشروع، كما خصص بنك الاستثمار الأوروبي ٣٠٠ ألف يورو لاستكمال الدراسات اللازمة للمشروع.

أولا: الخدمات الاستشارية الممولة من الاتحاد الأوروبي

- قام الاتحاد الأوروبي بتخصيص منحة بقيمة ١٢٥ ألف يورو لتمويل إعداد الدراسة اللازمة للمشروع، حيث انطلقت أعمال فريق الاستشاريين بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٣ وذلك بالتنسيق مع الجهات الفنية المعنية لبدء إعداد الدراسات المطلوبة للتحضير للمشروع.
- تتضمن الدراسة إجراء تحليل أساسي لفهم السياق المؤسسي والقانوني والمالي والفني والاجتماعي لمصر فيما يتعلق بتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر. حيث تضمنت هذه المرحلة مراجعة شاملة وتقييم الحاجة إلى الخدمات غير المالية المتخصصة لدعم الري وحماية السواحل. وقد تضمن جزء كبير من التحليل مشاورات مع الأطراف ذات الصلة وورش عمل لصقل الاستراتيجيات المالية للمرونة الزراعية، وإرساء الأساس لمزيد من مبادرات التطوير والتنفيذ لهذا التقرير.

تهدف الدراسة إلى إعداد مجموعة من التقارير لتقييم تأثير الملوحة على الإنتاجية الزراعية من خلال مقارنة ثلاث فئات من الأراضي:

الأراضي المتأثرة بالملوحة

الأراضي المعالجة التي خضعت لتدابير إعادة التأهيل

الأراضي العادية التي لا يوجد بها تأثير للملوحة

كما تهدف الخدمات الاستشارية إلى إعداد مجموعة من الدراسات التي تعالج قضية ارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة ملوحة التربة، والتي تؤثر بشكل كبير على الأراضي الزراعية الساحلية في مصر. وتشمل المناطق التي يتم التركيز عليها كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية ودمياط، حيث أدت الملوحة إلى انخفاض الإنتاجية وتدهور جودة الأراضي. وتسعى الدراسة إلى تقييم فعالية برامج معالجة الأراضي الحالية، وتحديد مجالات التحسين، واستكشاف جدوى توسيع جهود إعادة التأهيل.

لتحقيق هذه الأهداف، تضمنت الدراسة المكونات الرئيسية التالية:

تقييم الجدوى

تقييم إمكانية استعادة الأراضي المتضررة من خلال معالجات الملوحة المستهدفة وتحديث الري.

تحليل السوق

فحص نظام التسويق الحالي، وتحديد فجوات السوق، وتقييم الحاجة إلى الخدمات المالية وغير المالية.

التحديات الفنية

تحديد المشاكل الفنية التي يواجهها المزارعون في المناطق المتضررة بالملوحة والحاجة إلى برامج المساعدة الفنية والتدريب المستمرة.

تحليل المخاطر

تحليل المخاطر المرتبطة بتمويل إعادة تأهيل المزارع، والتحديات في الحفاظ على ظروف الأراضي المحسنة.

ثانيا: الخدمات الاستشارية الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي

تم إطلاق أعمال الفريق الاستشاري الممول بمنحة بنك الاستثمار الأوروبي في فبراير ٢٠٢٤ وذلك بالتنسيق مع الوزارات الفنية المعنية، وبالتكامل مع ما يقوم بإعداده الفريق الاستشاري الممول من الاتحاد الأوروبي.

تسعى الخدمات الاستشارية إلى تحديد الأنشطة وخيارات الاستثمار التي يمكن أن تدعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في ظل زيادة حدة ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثيرات الأخرى لتغير المناخ في منطقة شمال الدلتا في مصر، مع التركيز على المحافظات الخمس بورسعيد ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية والبحيرة، حيث تهدف خيارات الاستثمار والخدمات التي سيتم تحديدها إلى:

- تعزيز قدرة صغار المزارعين والمجتمعات الريفية على الاستجابة لارتفاع مستوى سطح البحر والتأثيرات الأخرى لتغير المناخ.
- تعزيز ممارسات الإنتاج الزراعي وتنويعه من أجل الأمن الغذائي والدخل القادر على الصمود في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر والملوحة وغيرها من تأثيرات تغير المناخ.

تشمل الخدمات الاستشارية إعداد الدراسات والتقارير المختلفة، بما في ذلك تقييم مخاطر المناخ وتقرير التكيف، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد مشاريع التكيف مع المناخ في قطاع الزراعة. ومن المتوقع الانتهاء من الدراسات بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٥، علماً بأن الاستشاريين قد سلموا بالفعل تقرير التقييم الذاتي، كما سيتم إعداد بعثة للاستشاريين في يناير ٢٠٢٥.

مشروع تحقيق المرونة بالمناطق النائية والأكثر احتياجا -(تكيف)

النطاق الجغرافي للمشروع	الجهة المستفيدة	الشريك التنموي
تم تحديد المناطق الجغرافية للمشروع وفقا لاحتياجات وأولويات الجهات المصرية المعنية ومراعاة التوزيع العادل للمشروعات على كافة مناطق الجمهورية مع إيلاء الاهتمام للمناطق الأكثر عرضة للتغيرات المناخية وتحقيق أقصى استفادة من تدخلات المشروع لتشمل محافظات الوادي الجديد والجيزة مع احتمالية ضم مناطق من وسط سيناء.	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- وزارة الموارد المائية والري	البنك الاسلامي للتنمية

حصاد منصات الدعم الفني والمنح خلال العام الثاني

تعاقد البنك الإسلامي للتنمية من موارده الخاصة مع فريق استشاري للعمل على تطوير الورقة المفاهيمية للمشروع ووضع الإطار الخاص بتفاصيل المشروع والمناطق المستهدفة. تم الانتهاء من إعداد التصميم التفصيلي للمشروع.

الإطار العام لتفاصيل المشروع:

يستهدف المشروع إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة في جميع المناطق النائية المستهدفة، بهدف تحسين سبل عيش السكان في تلك المناطق من خلال توفير حزمة متكاملة من الاستثمارات التي من شأنها مساعدة الأسر على تحسين إمكاناتها الإنتاجية ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية. مع التركيز على سلاسل القيمة للأنواع المستهدفة من المحاصيل المنتجة في المنطقة.

يتكون المشروع من خمس مكونات رئيسية، والتي ستشمل:

- المكون الأول: دعم إطار حوكمة وإدارة للمناطق الزراعية الصناعية
- المكون الثاني: البنية التحتية الاقتصادية للتنمية الزراعية الصناعية
- المكون الثالث: بناء القدرات من أجل التصنيع الزراعي المستدام
- المكون الرابع: البنية التحتية الاجتماعية
- المكون الخامس: تنمية المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الخدمات المالية

المكون الأول: دعم إطار حوكمة وإدارة للمناطق الزراعية الصناعية

يسعى هذا المكون إلى توفير الدعم للهياكل المسؤولة عن معايير جودة الصناعات الزراعية وبناء القدرات للموظفين الرئيسيين في الوزارات المعنية كالتدريب والتوجيه في الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمناطق الصناعية، وتطوير المهارات النوعية والمهارات ذات الصلة بالتصنيع الزراعي. كما سيتناول دراسات سلسلة القيمة التفصيلية لجميع المحاصيل المحتملة داخل منطقة المشروع بالإضافة إلى إعداد جميع الدراسات اللازمة لتحديد جميع تدابير التخفيف/التكيف الممكنة لمواجهة تأثير تغير المناخ الصامت على المحافظات المستهدفة.

المكون الثاني: البنية التحتية الاقتصادية للتنمية الزراعية الصناعية

ويتضمن هذا المكون المكونات الفرعية التالية:

- إعداد الأراضي الزراعية وشبكات الري
- تعبئة المياه اللازمة للري من خلال إعادة تأهيل آبار المياه الجوفية الحالية ووضع برنامج شامل لإدارة المياه.
- تعزيز إنتاج المحاصيل والإنتاجية ودعم زراعة أنواع المحاصيل التي تتلاءم مع البيئة المحلية والتي تحظى بطلب في السوق وتنمية الثروة الحيوانية والمراعي.
- إنشاء وحدات المعالجة الصناعية التي ستضيف قيمة للمنتجات الزراعية. كمحطات فرز وتعبئة الخضروات والفواكه، ومنتجات الألبان والمجازر الآلية.

المكون الثالث: بناء القدرات من أجل التصنيع الزراعي المستدام

يتناول هذا المكون تعزيز الزراعة الذكية ودعم خدمات الإرشاد لحزم التكنولوجيا الخاصة بممارسات الزراعة الصديقة للبيئة والمستدامة. وسيشمل برامج تدريبية لمساعدة المزارعين وأفراد المجتمع على اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ ممارسات الزراعة المستدامة، وإدارة العمليات الزراعية الصناعية، وتسويق منتجاتهم بشكل فعال، وتحسين ممارساتهم الزراعية، وزيادة إنتاجيتهم وربحيتهم، والمساهمة في الاستدامة الشاملة للنظام الزراعي المحلي. وسيتم توفير المعدات الخفيفة والتدريب والخدمات الاستشارية والدعم لمنظمات المزارعين والنقابات وكذلك روابط مستخدمي المياه.

المكون الرابع: البنية التحتية الاجتماعية

يتناول هذا المكون إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والصحة في منطقة المشروع سواء في مجال إعادة التأهيل أو في المرافق الجديدة. وسيتم التركيز بشكل أكبر على إمكانية الوصول إلى التعليم الفني والتدريب المهني وتطوير المهارات ذات الأولوية المتعلقة بالمناطق الصناعية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير المهارات الكافية في مجال معالجة المنتجات الزراعية، ودعم الدورات التدريبية القصيرة الموجهة حسب الطلب للشباب/النساء، والعاملين في الصناعات الزراعية.

المكون الخامس: تنمية المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الخدمات المالية

سيركز هذا المكون على إعداد برنامج لتنمية قطاع المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لدعم نمو وتطور هذه المؤسسات والمشروعات داخل مناطق المشروع.

الشراكات الدولية للتكامل مع جهود المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» في إطار محور الغذاء: "الشراكة مع المملكة المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام"

- وقعت حكومة جمهورية مصر العربية مُمثلة في وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والزراعة واستصلاح الأراضي، مذكرة تفاهم في مجال الأمن الغذائي، مع حكومة المملكة المتحدة، ممثلةً في وزارة الخارجية وشئون الكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة، بما يُعزز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجال الأمن الغذائي.
- تهدف مذكرة التفاهم إلى إقامة شراكة استراتيجية بين مصر والمملكة المتحدة بشأن الأمن الغذائي المستدام، بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية والتعاون الثنائي، وذلك من خلال البدء في تنفيذ برنامج تجريبي جديد للخبرة الفنية لتعزيز الإنتاج المحلي من القمح والزراعة المستدامة في مصر، وتحديد مجالات التعاون في ضوء الأولويات.
- كما أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والسفارة البريطانية في مصر، مشروع «تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر من خلال دعم صغار مزارعي القمح»، والذي يُعد أول تنفيذ فعلي لمذكرة التفاهم الموقعة بين مصر والمملكة المتحدة في مجال الأمن الغذائي بهدف إقامة شراكة استراتيجية بين مصر والمملكة المتحدة بشأن الأمن الغذائي المستدام.
- ويستهدف الدعم الفني المقدم من خلال مشروع «تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر من خلال دعم صغار مزارعي القمح»، والذي سيتم تنفيذه على مدار عامين عن طريق مؤسسة Technoserve بقيمة ٢ مليون جنيه استرليني من المملكة المتحدة، تحقيق نتائج إيجابية على عدة مستويات، من خلال تحسين خصوبة التربة لصغار المزارعين في قطاع زراعة القمح، حيث يركز المشروع بشكل خاص على تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار مزارعي القمح من خلال تحسين خصوبة التربة الزراعية وزيادة كفاءتها، ودعم مرونة الإنتاج المحلي للقمح لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية، كما يستهدف المشروع تعزيز رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.
- كما يُعزز المشروع جهود التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها، من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين ممارسات خصوبة التربة، حيث تساهم الممارسات الزراعية غير الملائمة في زيادة استخدام الأسمدة الكيميائية بشكل مفرط، وسيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال شراكات استراتيجية مع الشركات المصنعة للمدخلات الزراعية والشركات التي تشتري المحاصيل (مثل المصدرين والمصنعين)، حيث سيتم تقديم الدعم الفني لهذه الشركات لتوفير المنتجات والخدمات الضرورية لصغار المزارعين. ومن المتوقع أن يؤدي تحسين خصوبة التربة إلى تقليل الحاجة لاستيراد القمح بنسبة تتراوح بين ٢٠% و ٢٥%.

محور الميـــاه

مخرجات التأهيل الفني لمشروعات محور المياه في إطار المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

سعت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» في إطار مشروعات محور المياه إلى حشد الجهود الدولية والوطنية من أجل بحث سبل دعم قيام القطاع الخاص بتنفيذ مشروع تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة اتساقا مع الاستراتيجية الوطنية للتوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر، وكذا سبل توطين الصناعة لمشروع توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية.

وقد تمثلت مخرجات مرحلة التأهيل الفني مع شركاء التنمية فيما يلي:

- توفير الدعم اللازم للوزارات الفنية لسرعة إعداد وتحضير الدراسات اللازمة للمشروعات المزمع تنفيذها وخفض الأعباء المالية الواقعة على الدولة من خلال تدبير التمويلات اللازمة لتغطية تكاليف إعداد تلك الدراسات.
- توفير الدعم الفني والخدمات الاستشارية اللازمة لسرعة الطرح والتعاقد لتنفيذ المشروعات بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص» من خلال الموارد المتاحة من شركاء التنمية.

وتستهدف المنصة عقب انتهاء مرحلة إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة للمشروعات التباحث مع شركاء التنمية وبالتنسيق مع الشركاء الوطنيين لتحقيق عدد من المستهدفات وفقا لما يلي:

- بحث الأدوات والآليات المقترحة لتمويل المشروع وتقديم شروط تمويلية مناسبة لدعم الشركات والمستثمرين المشاركين في التنفيذ مما ينعكس على التكلفة النهائية لإنتاج المياه المحلاة.
- الاستفادة من التجارب الدولية المتميزة في مجال تمويل مشروعات التحلية والسعي الجاد للوصول إلى الإطار الأمثل للتمويل والتنفيذ.
- بحث الفرص الاستثمارية المتاحة لتوطين صناعة ألواح الطاقة الشمسية في مصر، وصياغة الأدوات والآليات المقترحة لتحفيز المستثمرين وجذب القطاع الخاص.

حصاد مرحلة التأهيل الفني لمشروعات محور المياه

مشروع تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة - (تخفيف وتكيف)		
النطاق الجغرافي للمشروع	**الجهة المستفيدة**	**الشريك التنموي**
تم تحديد النطاق الجغرافي للمحطات المزمع تنفيذها بالمشروع وفقا لأولويات الاستراتيجية الوطنية لتحلية المياه ولاحتياجات الدولة المصرية، حيث يتضمن المشروع 5 محطات تحلية بمحافظات بورسعيد اسكندرية مطروح والبحر الأحمر (محطتين).	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	بنك التنمية الأفريقي

حصاد منصات الدعم الفني والمنح خلال العام الثاني للمنصة

في إطار الجهود المبذولة لحشد الدعم الفني والمالي اللازم لإعداد الدراسات الفنية وتصميم المشروع، فقد تم تدبير دعم مالي من خلال بنك التنمية الأفريقي – الشريك الرئيسي لمحور المياه- وذلك بهدف تمويل إعداد الدراسات اللازمة لمشروع "تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة"، وذلك على النحو التالي:

- المنحة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو مقدمة من " مرفق المياه الأفريقي AWF.
- المنحة الثانية بمبلغ ٢٨٠ ألف وحدة حسابية مقدمة من صندوق المساعدة الفنية للبلدان ذات الدخل المتوسط (MIC TAF).

المنحة المقدمة من مرفق المياه الأفريقي AWF

البيانات الرئيسية:

- الجهة المانحة: بنك التنمية الإفريقي بصفته مديرا لمرفق المياه الافريقي.
- الجهة المستفيدة: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- قيمة المنحة: ٥٠٠ ألف يورو مقدمة من " مرفق المياه الأفريقي "AWF"

أهداف المنحة:

إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ خمس (٥) محطات تحلية مياه تعمل باستخدام الطاقة المتجددة وذلك ليتم تنفيذها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف زيادة كمية المياه بمقدار ٥٢٥ ألف متر مكعب يومياً في أربع محافظات.

مكونات المشروع

يتضمن المشروع مكونين رئيسيين وفقا لما يلي:

المكون الأول: يشتمل هذا المكون على إعداد جميع الدراسات المتعلقة بالجدوى الفنية للمحطات الخمسة

يشتمل هذا المكون على إعداد جميع الدراسات المتعلقة بالجدوى الفنية للمحطات الخمسة، متضمنة محطة تحلية واحدة ومحطة طاقة متجددة وخطوط التوصيل. ومن المتوقع أن تتضمن الدراسات الفنية ما يلي:

تقييم ملاءمة الموقع، دراسة هيدرولوجية، تقييم أولي لموقع السحب والتخلص من المحلول الملحي، التصاميم الفنية الأولية، دراسة التعرفة وتحليل الإيرادات، تحليل أولي لتكلفة للمشروع والجدوى الاقتصادية، دراسات فنية مفصلة، تقديرات تفصيلية للتكاليف الرأسمالية والتشغيلية، الجدوى الاقتصادية والمالية، المواصفات الفنية التفصيلية، إعداد مذكرات معلومات للمشروعات لجميع الخيارات المختارة.

المكون الثاني: إدارة المشروع وتعزيز وحدة إدارة المشروع

يهدف هذا المكون إلى توفير جميع الموارد اللازمة لإدارة المشروع بشكل جيد وضمان جودة المخرجات والإنتاج وتحقيق نتائج البرنامج. ويغطي هذا المكون، من بين أمور أخرى، الأنشطة التالية: الإدارة المالية، إدارة المشتريات، متابعة وتقييم تنفيذ المشروع، إعداد التقارير، تعزيز وحدة إدارة المشروع من خلال توظيف الخبرات المختلفة المطلوبة أثناء مدة المشروع.

المنحة المقدمة من صندوق المساعدة الفنية للبلدان ذات الدخل المتوسط (MIC TAF)

البيانات الرئيسية

- **الجهة المانحة:** بنك التنمية الأفريقي.
- **الجهة المستفيدة:** وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- **قيمة المنحة:** ٢٨٠ ألف وحدة حسابية مقدمة من صندوق المساعدة الفنية للبلدان ذات الدخل المتوسط.
- **أهداف المنحة:** المساهمة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة توافر المياه المحلاة للاستخدامات المتعددة لضمان الأمن المائي في مصر، وذلك من خلال المساهمة في إعداد دراسات التقييم البيئي والاجتماعي اللازمة للمشروع، فضلاً عن بناء قدرات القوى العاملة في قطاع المياه.

مكونات المشروع: يتضمن المشروع المكونين الرئيسيين التاليين

المكون الأول: إعداد الدراسات البيئية والاجتماعية

سيدعم هذا المكون إعداد جميع الدراسات المطلوبة لتقييم المشروع فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية، حيث سيتم تنفيذ الأنشطة التالية:

- خطط إشراك الأطراف ذات الصلة، لضمان أن يكون للمجتمعات المحلية صوت في تصميم وتنفيذ مشروعات تحلية المياه؛
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛
- خطط إعادة التوطين مع استعادة سبل العيش الخاصة بالمجتمعات حيثما ينطبق ذلك.

المكون الثاني: بناء القدرات

يتضمن هذا المكون أنشطة تتعلق ببناء ودعم القدرات فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم وحدة التنفيذ من أجل إدارة أفضل للمساعدة الفنية، حيث يغطي هذا المكون الأنشطة التالية:

- التدريب على التنفيذ بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
- التدقيق المالي
- نظام الإدارة المالية
- دليل الإجراءات
- جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة المساعدة الفنية والإشراف عليها وإعداد التقارير عنها وأداء الضمانات البيئية والاجتماعية.

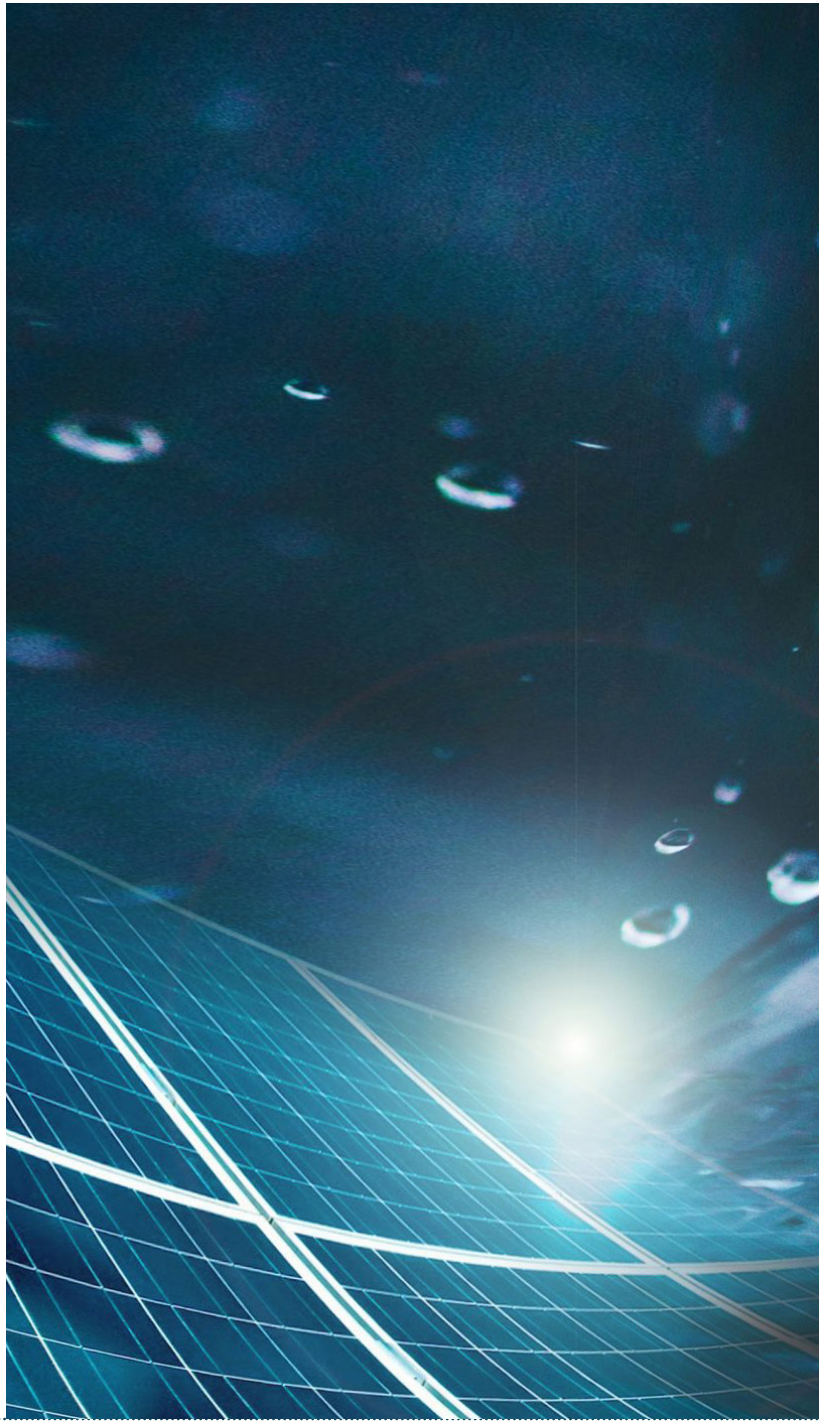

مشروع توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية

النطاق الجغرافي للمشروع	الجهة المستفيدة	الشريك التنموي
تم تحديد المناطق الجغرافية الرئيسية للمشروع وفقا لاحتياجات الجهة المستفيدة، لتشمل الآبار الحكومية بمناطق الواحات والتالي بيانها: • عدد ١٩ بئر بمنطقة الشب بالإدارة العامة للمياه الجوفية بالخارجة ودرب الأربعين. • عدد ١١ بئر تابعة للإدارة العامة للمياه الجوفية بالداخلة وشرق العوينات. • عدد ١٠ آبار تابعة للإدارة العامة للمياه الجوفية بالفرافرة	وزارة الموارد المائية والري، وزارة التجارة والصناعة	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

حصاد مرحلة التأهيل الفني خلال العام الثاني للمنصة

تم خلال العام وضع الإطار التفصيلي لأنشطة ومكونات المشروع ومتطلبات الإعداد لتنفيذه من خلال المشاورات التي تمت مع الشركاء الوطنيين بوزارة الموارد المائية والري ووزارة الصناعة، حيث تهدف دراسات المشروع إلى توسيع نطاق استخدام المضخات الشمسية في إنتاج المياه الجوفية من الآبار على مستوى الآبار الإنتاجية التي تخدم أهالي محافظة الوادي الجديد بكافة مراكزها وكذا على مستوى صغار المزارعين والمجتمعات الريفية النائية في مصر، وتتضمن دراسة المشروع المكونات الآتية من أجل ضمان التنفيذ الجيد للمشروع:

- الدراسات الأساسية والمسوحات والتقييمات الفنية وتقييمات موارد الجدوى لتحديد متطلبات المزارعين من مصادر الطاقة والفرص المحتملة بناءً على تحليل خاص بالموقع.
- التحليلات الاقتصادية والمالية للمضخات الشمسية للأعمال الزراعية التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارعين والتعاونيات).
- تجريب المضخة الشمسية لرفع مياه الآبار الجوفية، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والتشغيل والمراقبة والتقييم والوعي وبناء القدرات وخطط استخدام الحوافز للمستخدمين الأوائل، إلخ.
- تقديم النماذج والبحوث المتخصصة لدعم وبحث أسواق ومصنعين جدد.
- دعم آليات التنفيذ وتقديم الحوافز للمضخات الشمسية في بعض المشروعات ذات الأحجام والمحاصيل المختلفة.
- التخطيط لتوسيع نطاق استخدام تطبيقات المضخات الشمسية وتعميمه بناءً على الخبرة الدولية والتقدم التكنولوجي والدروس المستفادة من الإرشادات المذكورة أعلاه.

مكون توطين الصناعة بالمشروع

تسعى المنصة وبالتنسيق مع الشركاء ذوي الصلة إلى وضع دراسة متكاملة لاستخدام الطاقة الشمسية في أنظمة الري ودور الشركات الناشئة والمصنعين وصانعي السياسات لتشجيع الاستثمار في مجال الري بالطاقة الشمسية، وذلك بهدف بحث الفرص الاستثمارية المتاحة لتوطين صناعة ألواح الطاقة الشمسية في مصر، وصياغة الأدوات والآليات المقترحة لتحفيز المستثمرين وجذب القطاع الخاص. على أن تشتمل ما يلي:

- إعداد قائمة بمكونات نظم الري باستخدام الطاقة الشمسية في مصر
- إعداد قائمة بالمصنعين المحليين لأجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية في مصر
- إعداد قائمة بالمستوردين لأجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية في مصر
- دراسة جدوى أولية بتوطين صناعة جميع أجزاء نظم الري بالطاقة الشمسية
- وضع خارطة طريق ودليل لصناع السياسات بهدف دعم توطين سياسة الأجزاء المستوردة من أنظمة الري بالطاقة الشمسية.

الشراكات الدولية للتكامل مع جهود المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» في إطار محور المياه

مبادرة فريق أوروبا لدعم التحول الأخضر في قطاعات المياه والأمن الغذائي

- خلال فعاليات أسبوع القاهرة للمياه الذي يُقام تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، بعنوان: «المياه والمناخ: بناء مجتمعات مرنة»، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، «مبادرة فريق أوروبا»، التي تعد خطوة جديدة لدعم الجهود المُشتركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، لدفع التحول الأخضر في قطاعات المياه، والتنمية الزراعية والريفية.
- وتستهدف «مبادرة فريق أوروبا»، تحسين الأحوال البيئية وتعزيز التنمية الريفية من خلال معالجة التحديات الرئيسة التي تواجه قطاع الزراعة، وكذلك المياه، ودعم جهود التكيف مع التغيرات المناخية، وذلك من خلال دعم الحكومة المصرية في تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧، وتعزيز الحوار الاستراتيجي، لتعزيز الدعم الفني لقطاع المياه، وإنشاء نظام غذائي أكثر مرونة، والعمل على تحسين سُبُل العيش للمجتمعات الريفية ودعم صغار المزارعين، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ودعم جهود تمكين الشباب، وتشجيع التحول الرقمي.

التحالفات الدولية لدعم المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

صناديق الاستثمار في المناخ CIF - برنامج الطبيعة، الناس، والمناخ

يمثل برنامج الطبيعة والناس والمناخ التابع لصناديق الاستثمار في المناخ فرصة تحولية لمصر لمعالجة أولوياتها البيئية والتنموية، استنادًا إلى التزاماتها التي تم الإعلان عنها خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين وبرنامج نُوَفي القائم على العلاقة بين مشروعات الماء والغذاء والطاقة. ويهدف البرنامج إلى دمج القدرة على التكيف مع المناخ في القطاعات الرئيسية، بما يعزز النمو المستدام ويحمي المجتمعات والنظم البيئية الأكثر عرضة للمخاطر.

خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي عقد في شرم الشيخ، أظهرت مصر ريادتها في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات طموحة بشأن المناخ في الدول النامية. ويتماشى برنامج الطبيعة والناس والمناخ مع مخرجات المؤتمر، حيث يركز على التحول العادل والتوزيع المنصف للموارد. كما يبني على الالتزامات المتعلقة بتعبئة التمويل للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لا سيما في بلدان النامية. ويساهم البرنامج بشكل مباشر في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، وهو أحد المحاور الأساسية للنقاشات والاتفاقيات التي تمت خلال المؤتمر.

يعد برنامج نُوَفي، وهو محور الترابط بين الماء والغذاء والطاقة، مبادرة رائدة للتنمية المستدامة، حيث يوفر إطارًا استراتيجيًا لمعالجة التحديات المترابطة بين الأمن المائي والأمن الغذائي وانتقال الطاقة. ويكمل برنامج الطبيعة والناس والمناخ هذا التوجه من خلال التركيز على نهج متكامل يستفيد من الموارد الطبيعية بشكل مستدام مع تعزيز سبل عيش المجتمعات المحلية. ويضمن هذا:

الزراعة الذكية

يهدف هذا المكون إلى تعزيز مرونة النظم الزراعية من خلال تعزيز الممارسات التي تزيد الإنتاجية وتقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة. يركز على تدابير التكيف، مثل المحاصيل المقاومة للجفاف وإدارة المياه بكفاءة، مما يضمن الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية في مواجهة تغيرات المناخ.

الأعمال الزراعية والتمويل

يعتمد هذا المكون على إشراك القطاع الخاص لتعزيز نماذج الأعمال الزراعية المستدامة وتوسيع سبل وصول التمويل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. من خلال إنشاء سلاسل قيمة شاملة ومقاومة للمناخ، يسهم في توفير فرص اقتصادية بالمناطق الريفية.

النظم البيئية الساحلية

إدراكًا لضعف المناطق الساحلية أمام تغير المناخ، يعطي هذا المكون الأولوية لاستعادة هذه النظم البيئية وإدارتها بشكل مستدام. يشمل ذلك تدابير للتخفيف من تأثير ارتفاع منسوب البحر، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز سبل العيش للمجتمعات التي تعتمد على الموارد الساحلية.

حشد القطاع الخاص

لضمان الاستدامة طويلة الأجل، يركز هذا المكون على إشراك القطاع الخاص في العمل المناخي. يسعى إلى جذب الاستثمارات في التقنيات الخضراء، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة التي تدفع النمو الاقتصادي مع مواجهة التحديات البيئية.

من خلال دمج البرنامج مع رؤية والتزامات مؤتمر الأطراف وبرنامج "نوفي"، تخطو مصر خطوات كبيرة نحو مستقبل مستدام وقادر على التكيف مع التحديات. لا تقتصر مكونات البرنامج على معالجة التحديات المناخية الآنية فحسب، بل تمهد الطريق أيضًا لتنمية اقتصادية واجتماعية تحوّلية، مع ضمان أن الطبيعة والناس والمناخ في صميم جدول أعمالها.

برنامج «نُـــوَفِّـــــي+» + NWFE (محور النقل المستدام)

مقدمة عامة

إن برنامج عمل الحكومة المصرية للفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، والذي وضعت له عنوانًا (معًا نبني مستقبلًا مستدامًا)، يقوم على استكمال البناء والتطوير؛ ليضمن حاضرًا أفضل ومستقبلًا مستدامًا للأجيال القادمة، حيث تسعى الحكومة من خلاله إلى العمل على أربعة محاور رئيسية، ومنها بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، بالإضافة إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات. هذا، وتستهدف الحكومة زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة إلى نحو ٥٥% عام ٢٠٢٦.

هذا وتتخذ الحكومة خطواتٍ جادة لتنفيذ خطة استثمارية لتوطين وتعميق الصناعة المحلية لنحو ١٥٢ فرصة استثمارية محددة على المستوى القومي بهدف توطين وتعميق التصنيع المحلي، بالإضافة إلى إطلاق خريطة استثمارية شاملة وديناميكية، تعرض جميع الفرص الاستثمارية في صورة مشروعات قابلة للتمويل موزعة على مستوى المحافظات.

وفي هذا الإطار، يعد قطاع النقل أحد كلمات السر في خطة الدولة على طريق الجمهورية الجديدة، ليكون "قاطرة التنمية"، مما أسهم في تحقيق طفرة في تصنيف مصر وفق المؤشرات العالمية في جودة الطرق، وحققت مصر عددًا من الجوائز الدولية في مجال النقل، وأشادت كبرى المؤسسات الدولية بالإنجازات فى هذا القطاع الحيوي، حيث يعتبر قطاع النقل في مصر واحداً من أهم محاور التنمية فيها، حيث يُقاس تقدم الدول بما تُوليه من اهتمام بوسائل النقل، وترتبط خدمات النقل ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة لأي دولة بمفهومها الواسع؛ إذ إنها إحدى الركائز المهمة للبنية الأساسية للدولة، ومن خلالها تتدفق متطلبات التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية.

وقد خضعت شبكات النقل والطرق المصرية لدراسات الجدوى من القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين والأجانب كمؤشر رئيس في عملية جذب الاستثمارات، والتي حققت طفرة خلال السنوات الماضية، رغم الأزمات العالمية، وذلك بفضل ما وفرته الدولة من خلال وزارة النقل من تطوير البنية التحتية لاستيعاب الخدمات اللوجيستية المتطورة.

جهود الحكومة المصرية في تطوير قطاع النقل على مدار السنوات أخذاً في الاعتبار البعد البيئي

تبنت وزارة النقل فلسفة تتخطى نقل الركاب والبضائع، إلى المشاركة الفاعلة في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للدولة لتحقيق التوازن المطلوب بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولتنفيذ هذه الرؤية تم اتباع سياسة مرنة ومتطورة شاملة تشمل التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال تطوير الموانئ البحرية وطرق الربط البري والسككي والنهري مع الدول العربية والإفريقية المجاورة.

ومن جهة أخرى، فإن إطلاق أول استراتيجية وطنية للمناخ في مصر، يعد خارطة طريق لتحقيق جزء من أهداف التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" خاصة فيما يتعلق بالارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، مع تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز الاستثمار في البشر، خاصة وأن الاستراتيجية تكافح تغير المناخ بأغلبية القطاعات سواء (الطاقة - الزراعة - الصناعة - النقل - المخلفات)، بالإضافة إلى أن الدولة اتخذت خطوات استباقية في ملف المناخ للمحافظة على البيئة لاسيما التوجه نحو الاستدامة والطاقة النظيفة في قطاع النقل.

ولمواجهة التغيرات المناخية، فقد اتخذت وزارة النقل مزيج من تدابير التخفيف والتكيف بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف لتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية؛ ففي مجال التخفيف قامت وزارة النقل بوضع استراتيجية للتحول إلى تشغيل نظم النقل الجماعي الأخضر صديق البيئة من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات وسائل النقل الجماعي ذات الجر الكهربي المتطورة والحضرية وصديقة البيئة بدلاً من وسائل النقل الجماعي التي تعتمد على استخدام الديزل، وفي مجال التكيف مع التغيرات المناخية فقد قامت وزارة النقل بالتخطيط لإنشاء حواجز الأمواج بالموانئ المصرية لحماية المرافق والخدمات التي تقدمها تلك الموانئ.
وقد قام المواطن المصري بإخضاع منهج النقل للاختبار، وكان حكمه هو الأهم في ردود الفعل الإيجابية المرتبطة بالجودة والكفاءة، فضلًا عن إتاحة حرية التنقل داخل المدن وبين المحافظات من خلال شبكات متنوعة تقدم خدماتها للجمهور؛ فعلى سبيل المثال فإن محطة قطار مصر بالقاهرة، والتي تعد أولى محطات القطارات في الشرق الأوسط وإفريقيا وثاني أقدم خطوط السكك الحديدية في العالم، حيث أنشئت عام ١٨٥٤، وقد عاصرت تحول استخدامات الطاقة الكربونية والأحفورية المختلفة، حتى بلغت محطتها الجديدة بالطاقة النظيفة والخضراء في ٢٠٢٣، وفي مجال مشروعات الجر الكهربائي حققت مصر نقلة نوعية في مشروعات النقل الأخضر والطاقة النظيفة، وذلك لمواجهة التغيرات المناخية من خلال استراتيجية التحول إلى تشغيل نظم النقل الجماعي الأخضر الصديق البيئة المشار إليها، والتوسع في تنفيذ مشروعات وسائل النقل الجماعي ذات الجر الكهربي المتطورة والحضرية وصديقة البيئة.

المستجدات التي تمت في محور النقل المستدام في إطار المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

وفي ضوء ما سبق، وبالتنسيق مع وزارتي النقل والبيئة، وبنك الاستثمار الأوروبي – البنك الخاص بالاتحاد الأوروبي، جاء إطلاق برنامج نُوَفِّي+-NWFE+"، خلال مؤتمر المناخ COP27 عام ٢٠٢٢، والذي يتضمن محور النقل المستدام، بهدف دعم جهود الحكومة المصرية في إنشاء شبكة متكاملة من وسائل النقل المستدام الخضراء (خطوط أنفاق، خطوط سكة حديد، الحافلات والمركبات، المحطات متعددة الأغراض) ليتكامل مع الجهود الوطنية لدعم العمل المناخي وتنفيذ المشروعات الخضراء في مجالات الأمن الغذائي ودعم الإنتاجية الزراعية، والصمود أمام التغيرات المناخية، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، وذلك في إطار برنامج نُوَفِّي.

وخلال عام ٢٠٢٣، وكما سردنا في تقرير العام الأول، فقد تم الاتفاق بين وزارة النقل وبنك الاستثمار الأوروبي ووزارة التعاون الدولي "آنذاك" على البدء في والاعداد للمشروعات الآتية في إطار محور النقل المستدام:

- مشروع امتداد الخط الأول لمترو الأنفاق حتى شبين القناطر.
- مشروع امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبوقير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية).
- إنشاء خط السكة الحديد (الروبيكى-العاشر من رمضان-بلبيس).
- مشروع خط السكة الحديد طنطا-المنصورة-دمياط.

وخلال عام ٢٠٢٤، ونتيجة للاحتياجات المتزايدة لوزارة النقل والخطة المستقبلية الموضوعة لتطوير كافة خطوط السكك الحديدية، لاسيما في ضوء تعيين الحكومة الجديدة في يوليو ٢٠٢٤، فقد تم الاتفاق على إضافة مشروع "تطوير خط سكة حديد شربين – قلين – دمنهور" إلى قائمة المشروعات المزمع تنفيذها في إطار المحور، هذا إلى جانب تقسيم مشروع "امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية)" إلى مرحلتين لضخامة المشروع.

جهود المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي» في محور النقل المستدام

سبق وقامت وزارة التعاون الدولي "آنذاك" بالتنسيق مع وزارة البيئة لإطلاق المنصة الوطنية لبرنامج نُـــــــوَفِّي (محاور الطاقة والمياه والغذاء) ونُـــــــوَفِّي+ (محور النقل المستدام) وذلك بمشاركة كافة شركاء التنمية والوزارات المصرية المعنية، ومن بينهم بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في يوليو ٢٠٢٢.

وقد أسفرت التنسيقات المشار إليها أعلاه إلى تحقيق عدد من الخطوات أهمها توقيع اتفاق شراكة لمحور النقل المستدام في إطار مشروعات المنصة الوطنية-نُوَفِّـي+ في نوفمبر ٢٠٢٢ بين وزارة التعاون الدولي "آنذاك" ووزارة البيئة ووزارة النقل وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية، حيث تعهدت الجهات التمويلية الثلاثة بمساهمات تمويلية وصلت إلى ٣.٥ مليار يورو قروض ميسرة (١.٥ مليار يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، و ١.٥ مليار يورو من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، و ٥٠٠ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية)، هذا إلى جانب قيام بنك الاستثمار الأوروبي بالتنسيق مع عدد من شركاء التنمية لتوفير منح دعم فني لإعداد الدراسات اللازمة للمشروعات، وإمكانية توفير منح فنية واستثمارية من الاتحاد الأوروبي، وخلال عام ٢٠٢٣، تم التنسيق بين بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية للتعاون مع الشركاء الأوروبيين في إطار محور النقل المستدام.

الموقف التنفيذي لمحور النقل المستدام في إطار المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِّي" خلال ٢٠٢٤

قائمة المشروعات المدرجة بمحور النقل المستدام خلال عام ٢٠٢٤

المشروع	الفئة	الجهات المستفيدة	الموقف
امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة حتى شبين القناطر	تخفيف	وزارة النقل- الهيئة القومية للأنفاق	جاري توقيع اتفاق دراسة الجدوى الأولية للمشروع
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية)– المرحلة الثانية			جاري تنفيذ الدراسة الأولية للمشروع
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) – المرحلة الثالثة			
إنشاء خط سكك حديد (الروبيكى-العاشر من رمضان-بلبيس)		وزارة النقل- الهيئة القومية لسكك حديد مصر	تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع
تطوير خط السكة الحديد طنطا-المنصورة-دمياط			جاري تنفيذ المشروع
تطوير خط سكة حديد شربين – قلين – دمنهور			جاري تنفيذ الدراسة الأولية للمشروع

ما تم إنجازه خلال عام ٢٠٢٤

تم خلال عام ٢٠٢٤ توقيع الاتفاقيات الخاصة بمشروع "إنشاء خط سكك حديد الروبيكى-العاشر من رمضان-بلبيس الذي يهدف إلى إنشاء خط السكك الحديدية الروبيكي العاشر من رمضان/ بلبيس بطول ٦٠ كم لربط الميناء الجاف بالعاشر من رمضان مع شبكة السكك الحديدية بتمويل مشترك من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٧٠ مليون يورو قرض ميسر، و ٣٥ مليون يورو قرض ميسر من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وفي ضوء إرسال خطاب إلى بنك الاستثمار الأوروبي لطلب توفير منح دعم فني لتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية والاجتماعية للمشروعات التالية:

- امتداد مشروع الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة من المرج الجديدة وحتى شبين القناطر.
- امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية).
- تطوير خط سكة حديد شربين – قلين – دمنهور.

فقد قام بنك الاستثمار الأوروبي بإيفاد بعثة فنية إلى القاهرة خلال الفترة من ٢٢-٢٤ يناير ٢٠٢٤، حيث تم خلالها عقد سلسلة من الاجتماعات مع وزارة النقل والهيئات التابعة وشركاء التنمية الأوروبيين والبنك الآسيوي للاستثمار وذلك لمناقشة الخطط المستقبلية للمشروعات التي تم الاتفاق عليها في إطار محور النقل المستدام، حيث تم الاتفاق على تمويل مساهمة بنك الاستثمار الأوروبي في المشروعات المشار إليها في إطار ما يعرف بالقرض الإطاري Framework Loan، وذلك على غرار القرض الإطاري الموقع في ٢٠٢٠ لصالح الهيئة القومية للأنفاق لمشروعات مترو أبو قير، وترام الرمل، والخط الثاني للمترو، بهدف توفير الوقت والمجهود والحصول على موافقة الجهات المصرية وإدارات ومجلس إدارة البنك مرة واحدة على المشروعات الثلاثة، وتحقيق سهولة في الإعداد لتنفيذ تلك المشروعات، أخذاً في الاعتبار الشروط التمويلية الميسرة التي ستطبق على المشروعات الثلاثة والتي قد تصل إلى ٣٠ سنة (مدة القرض) متضمنة من ٦-٧ سنوات فترة سماح، ويتم استكمال المساهمات التمويلية لشركاء التنمية كل فيما يخصه طبقاً لإجراءات كل شريك ومحاولة ضم شركاء آخرين، حيث أبدت وزارة النقل الموافقة من حيث المبدأ على المقترح المشار إليه، على أن يتم في البداية الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة بتلك المشروعات بمنح يوفرها البنك وشركاء التنمية.

وبناء عليه، تم الاتفاق بين شركاء التنمية الأوروبيين ووزارة النقل ووزارة التعاون الدولي "آنذاك" على توفير مبلغ 3 مليون يورو دعم فني من بنك الاستثمار الأوروبي ومبالغ أخرى بالتنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لإعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الثلاثة اللازمة لأخذ الموافقات الداخلية على تلك المشروعات حيث تم بالفعل توفير ما يلي حتى تاريخه:

- مبلغ ١,٤٣٨,٣٥٤,٩٨ مليون يورو منحة من الحكومة الاسبانية لتمويل دراسة الجدوى الأولية لمشروع "امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة من المرج الجديدة إلى شبين القناطر عن طريق شركة Typsa الاسبانية، حيث جاري توقيع الاتفاق الخاص بها للبدء في التنفيذ.
- مبلغ 1.5 مليون يورو منحة من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل دراسة الجدوى الخاصة بمشروع "امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة من المرج الجديدة إلى شبين القناطر والتي سيتم البدء في اتخاذ الإجراءات الخاصة بها قريباً.
- مبلغ 70 ألف يورو منحة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل الدراسة الأولية لمشروع امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية)
- مبلغ 70 ألف يورو منحة من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل دراسة الجدوى الأولية لمشروع " تطوير خط سكة حديد شربين-قلين-دمنهور".

وفي الإطار ذاته، وخلال منتصف يونيو ٢٠٢٤، قام مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي بإعطاء الموافقة الأولية للبدء في تقييم مشروعات قطاع محور النقل المستدام المشار إليها، وتخصيص ما يقرب من ٢.٦ مليار يورو لمصر كتمويل إطاري في هذا القطاع الهام.

وفي نهاية شهر يونيو وبداية يوليو ٢٠٢٤، قام بنك الاستثمار الأوروبي بإرسال أولى بعثات التقييم والدراسة للمشروعات الثلاثة المشار إليها في حضور مهندسي البنك المتخصصين في قطاعي السكة الحديد والجر الكهربائي وبالتنسيق مع فرق العمل الفنية في كل من الهيئة المصرية لسكك حديد مصر والهيئة القومية للأنفاق، حيث تم اجراء زيارات ميدانية للخطوط الثلاثة، وكذا عقد سلسلة من الاجتماعات على كافة المستويات وفي حضور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

كما يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإجراء العديد من التنسيقات مع شركاء تنمية آخرين مثل الجانب الايطالي والجانب السويدي والجانب الاسباني للمشاركة في سد الفجوة التمويلية للمشروعات المشار إليها وكذا توفير منح للدعم الفني، حيث لا يزال البنك في حاجة لتوفير ما يقرب من ٧ مليون يورو لاستكمال دراسات الجدوى والدراسات البيئية والاجتماعية ودراسات إعادة التوطين، وهو ما سيتم استكماله في مراحل لاحقة، هذا إلى جانب إبداء الجانب الانجليزي اهتمامه باستكمال التعاون مع مصر في إطار المنصة الوطنية لبرنامج "نوفي" لاسيما في محور النقل المستدام من خلال هيئة تمويل الصادرات الانجليزية UKEF.

التمويلات التي تم الاتفاق عليها بصورة مبدئية مع شركاء التنمية لكل مشروع من مشروعات محور النقل المستدام في ضوء نتائج بعثة التقييم (قابل للتعديل في ضوء نتائج الدراسات الأولية ودراسات الجدوى)

المشروع	تكلفته الاجمالية	المساهمة المبدئية	الفجوة التمويلية
امتداد الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة من المرج الجديدة حتى شبين القناطر	١.٥ مليار يورو	٧٥٠ مليون يورو EIB ٢٠٠ مليون يورو EBRD ٢٠٠ مليون يورو AFD ٢٢٥ مليون يورو مكون محلي	١٢٥ مليون يورو
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) – المرحلة الثانية	٢ مليار يورو	مليار يورو EIB ٢٠٠ مليون يورو EBRD ٢٠٠ مليون يورو AFD ٢٠٠ مليون يورو AIIB ٣٠٠ مليون مكون محلي	١٠٠ مليون يورو
امتداد مشروع تطوير خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية وتحويله إلى مترو كهربائي (مترو الاسكندرية) – المرحلة الثالثة	مليار يورو	٥٠٠ مليون يورو EIB ١٠٠ مليون يورو EBRD ١٠٠ مليون يورو AFD ١٠٠ مليون يورو AIIB ١٥٠ مليون مكون محلي	٥٠ مليون يورو
تطوير خط سكة حديد شربين – قلين – دمنهور	٥٠٠ مليون يورو	٢٥٠ مليون يورو EIB ٢٥٠ مليون يورو مكون محلي	

الخطة المستقبلية لمحور النقل المستدام في إطار برنامج «نُوَفِّي+»

سيتم التركيز خلال عام ٢٠٢٥ على استكمال كافة الدراسات اللازمة للمشروعات المستقبلية في إطار محور النقل، فضلاً عن استكشاف مصادر أخرى لتوفير مزيد من المنح لإعداد دراسات الجدوى الفنية والبيئية التي تسبق البدء في تنفيذ هذه المشروعات، إلى جانب توفير منح استثمارية خلال فترة التنفيذ، والعمل على تشجيع مشاركة القطاع الخاص نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه، وكذا استمرار التنسيق والتشاور الذي بدأ خلال عام ٢٠٢٤ مع شركاء التنمية في النهج العام الجديد الذي تقترح وزارة الصناعة والنقل انتهاجه فيما يتعلق بإدراج بند كعامل تفضيلي لتوطين الصناعة وزيادة المكون المحلي سواء من المصانع الأوروبية التي تعمل في مصر أو المصانع المصرية مع زيادة إشراك شركات مصرية تتمتع بالكفاءة في التحالفات المنفذة للمشروعات من خلال المناقصات العامة الدولية.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

نوفي NWFE

محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة
من التعهدات للتنفيذ

© Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation, Arab Republic of Egypt

https://moic.gov.eg/page/nwfe